الجيش مرآة الدولة

(نحو نظرية جديدة في الأمن القومي السوداني)

عادل عبد العاطي

أبريل – مايو 2026

الطبعة الأولى

المحتويات

مقدمة:

هذا الكتيب هو حصيلة سلسلة من المقالات التي كتبتها خلال شهري أبريل ومايو 2026، في سياق الأزمة الوطنية العميقة التي يعيشها السودان، وما كشفت عنه الحرب والانهيار المؤسسي من اختلالات تاريخية في مفهوم الدولة، وفي إدارة قضايا الأمن والدفاع والسيادة الوطنية. وقد حاولت هذه المقالات أن تقترب من ملف الأمن القومي السوداني من زوايا جديدة، تتجاوز المقاربات التقليدية التي حصرت مفهوم الأمن في البعد العسكري الضيق، أو تعاملت معه باعتباره شأناً خاصاً بالمؤسسات المسلحة وحدها.

إن الأمن القومي، كما تنطلق منه هذه الكتابات، ليس مجرد حماية للحدود أو إدارة للصراعات المسلحة، بل هو مشروع وطني شامل يرتبط ببناء الدولة، وتحقيق الاستقرار السياسي، وصيانة الوحدة الوطنية، وضمان التنمية الاقتصادية، وحماية المجتمع من التفكك والانهيار. ولذلك سعت هذه المقالات إلى فتح نقاش جديد حول طبيعة التهديدات التي تواجه السودان، وحول العلاقة بين الدولة والمجتمع، وبين المؤسسة العسكرية والنظام الديمقراطي، وبين الأمن والتنمية والعدالة.

كما حاولت هذه السلسلة أن تطرح أسئلة ضرورية حول مستقبل القوات المسلحة والأجهزة الأمنية، وحول إعادة بناء العقيدة الدفاعية السودانية، في ظل التحولات الإقليمية والدولية المتسارعة، وتصاعد مخاطر الحروب الأهلية، والتدخلات الخارجية، والانهيارات الاقتصادية والبيئية، وتنامي التهديدات غير التقليدية التي لم تعد تقل خطورة عن التهديدات العسكرية المباشرة.

وقد قادتني الأفكار الأساسية التي طُرحت في هذه المقالات إلى صياغة مشروع وثيقة بعنوان: «استراتيجية الأمن والدفاع الوطني»، أُعدت لصالح حملة سودان المستقبل، بوصفها مساهمة فكرية وسياسية في الحوار الوطني حول إعادة تأسيس الدولة السودانية بعد الحرب. ومن المقرر أن تُرفع هذه الوثيقة إلى الساسة السودانيين، وقادة المجتمع والرأي، أملاً في المساهمة في بناء رؤية وطنية حديثة للأمن والدفاع، تقوم على الديمقراطية، والمهنية، والشفافية، واحترام حقوق الإنسان، وربط الأمن الوطني بمصالح المواطنين لا بمصالح النخب أو الجماعات المسلحة.

لا تدّعي هذه الكتابات امتلاك الحقيقة النهائية، ولا تقدم وصفات جاهزة، لكنها تسعى إلى تحفيز التفكير والنقاش، والخروج من أسر المفاهيم القديمة التي قادت السودان إلى دورات متكررة من العنف والانهيار. وهي محاولة للاقتراب من سؤال المستقبل: كيف يمكن للسودان أن يبني دولة آمنة، موحدة، ديمقراطية، وقادرة على حماية مواطنيها ومصالحها في عالم شديد الاضطراب والتنافس؟

آمل أن تساهم هذه الصفحات، ولو بقدر متواضع، في فتح باب الحوار الجاد حول قضايا الأمن القومي السوداني، باعتبارها قضية تخص كل السودانيين، وليست حكراً على العسكريين أو السياسيين وحدهم.

عادل عبد العاطي

17 مايو 2026م

مراكز الثقل السودانية

مقدمة :

حين عجز الأمريكيون وخلفهم الإسرائيليون عن إسقاط النظام الإيراني رغم الضربات المدمرة والموارد الهائلة، لم يكن السبب في ضعف القوة العسكرية –إذ لا مقارنة– بل في فارق العقل الاستراتيجي. إيران بنت دولتها على مبدأ "التخفف من مراكز الثقل" وتوزيعها وتفتيتها، فأعجزت عدوها عن إيجاد نقطة تدمير واحدة تُسقط منها المنظومة كاملة.

من الجهة الثانية أخطأ الأمريكيون في توزيع وحماية مراكز ثقلهم الذاتية في المنطقة، مثل القواعد العسكرية وحاملات الطائرات– التي طالتها الضربات المضادة.

من جهتها انشأت إسرائيل عددا من مراكز الثقل المتفرقة، كمفاعل ديمونا والقواعد العسكرية ومراكز الابحاث والتطوير الاستراتيجية ولكن بسبب حجمها الصغير كان من السهل استهدافها من إيران، وخصوصاً في ظل توفر بيانات حية يبدو أنها تحصل عليها من روسيا أو الصين.

بين هذين النموذجين –العقل الاستراتيجي الإيراني والإخفاق الامريكي الاسرائيلي– يقف السودان اليوم في لحظة وجودية فارقة، يخوض حربًا داخلية مدمرة كشفت بجلاء أن الدولة السودانية لا تملك استراتيجية ناضجة لإدارة مراكز ثقلها، لا في السلم ولا في الحرب.

في هذا المقال احاول استشراف ملامح استراتيجية أمن ودفاع قومي سوداني قادر على البقاء والصمود في عالم يزداد اضطرابًا، بناءاً على نظرية مراكز الثقل.

إعادة تعريف مراكز الثقل في السياق السوداني:

وفق التعريف الكلاسيكي الذي يطرحه "ميلان فيجو" وغيره من استراتيجيي كليات الحرب الغربية، فإن مراكز الثقل هي "مصادر القوة –المادية أو المعنوية– التي يؤدي إضعافها أو تحييدها إلى التأثير الحاسم على قدرة الخصم في تحقيق أهدافه".

غير أن هذا التعريف يحتاج في السياق السوداني إلى توسيع، إذ لا بد من النظر إلى مراكز الثقل بوصفها طيفًا من المستويات المتشابكة:

- المستوى الجغرافي: الأرض والموارد ومسارات الحركة.
- المستوى المؤسسي: الدولة ومنظومتها الأمنية والسياسية.
- المستوى الشعبي:الحاضنة الاجتماعية والانتماء الجهوي والإثني.
- المستوى الاقتصادي: الموارد الاستراتيجية التي تمنح الدولة قدرة الاستمرار.
- المستوى الإقليمي:موقع السودان بوصفه نقطة تقاطع في نظام إقليمي متشابك.

جغرافيا السودان - النعمة الملعونة:

يعد السودان– رغم انفصال الجنوب – من أكبر دول أفريقيا مساحة، اذ تبلغ 1.8 مليون كم^2. إن هذه الجغرافيا الشاسعة التي يعدّها كثيرون مصدر ضعف بسبب صعوبة السيطرة عليها وتكلفة إدارتها، هي في الحقيقة –حين تُحسن قراءتها– من أعظم ثروات السودان الاستراتيجية، إذا ما أُديرت بعقل يفهم مبدأ توزيع مراكز الثقل.

فالسودان يمتلك في هذه المساحة أحواض نهرية متعددة، مثل النيل بفرعيه الأزرق والأبيض ونهر عطبرة والدندر والقاش وبحر العرب وغيرها، تمتد عبر مناطق متباعدة ومتنوعة.

كما يحتوي على تضاريس متنوعة حاجزة، مثل جبال النوبة وجبل مرة والبحر الأحمر والمنطقة الشمالية الصحراوية، وكلها تشكل عوائق طبيعية يمكن توظيفها استراتيجيًا.

ويملك السودان ثروات باطنية موزعة، مثل النفط جنوبًا، والذهب في كل من دارفور والبحر الأحمر وشمال السودان الخ، والكروم والحديد والنحاس وغيرها.

ويحادد السودان سبعة دول (مصر، ليبيا، تشاد، افريقيا الوسطى، جنوب السودان، اثيوبيا، ارتريا)، مما يجعله دولة محورية لا يمكن تجاهلها في أي تصميم إقليمي.

لكن الحرب الحالية كشفت عن امكانية استغلال هذه الجغرافيا بالمعكوس، فبدلًا من أن يُشكّل التنوع والامتداد الجغرافي عمقًا دفاعيًا، تحول إلى مساحة مفككة تتقاطع فيها الميليشيات وتتحرك بلا عوائق، وسقطت في يد مليشيا الدعم السريع مناطق شاسعة لم تكن الدولة قد أحكمت تحصينها المؤسسي قط، كما سيطرت المليشيا او وجدت لها موطيء قدم على الحدود مع خمسة دول من هذه الدول السبعة المحاددة.

الفشل في إدارة مراكز الثقل - جذور الأزمة:

لفهم أزمة مراكز الثقل السودانية، لا بد من استيعاب خطأ بنيوي متراكم عبر عقود، من بينها:

1. تمركز الدولة في قلب واحد ضيق:

ظلت الخرطوم لعقود طويلة تمثل الدولة السودانية كاملة: رئاسة الجمهورية، ووزارات السيادة، والقيادة العامة للقوات المسلحة، البرلمان، والبنك المركزي، ومحطات الطاقة، والميناء الجوي الرئيسي، والإذاعة والتلفزيون، والمستشفيات الكبرى و الجامعات الخ. وحين اشتعلت الحرب في أبريل 2023 وكانت معركتها الأولى في الخرطوم ذاتها، اكتشف السودان أن دولته كانت مركز ثقل واحداً هشًا، ضُرب فانهارت معه قدرة الدولة على الإدارة والاستمرار.

2. إهمال العمق الجغرافي:

لم تبن الدولة في المناطق السودانية الأبعد عن المركز –كردفان ودارفور والنيل الأزرق الخ– مؤسسات دولة حقيقية تمنحها قدرة الدفاع والديمومة والاستمرار الذاتي، بل كانت تُدار بالوكالة من الخرطوم، فلما غابت الخرطوم عن دورها غابت معها الدولة من تلك المناطق.

3. الاختلال في مراكز الثقل الأمنية:

اتبع السودان منذ عقود نمطًا في إدارة أجهزته الأمنية قائمًا على التوازن بالتوازي لا على التكامل الوظيفي، فالقوات المسلحة كانت تقابلها المليشيات، وقوات الشرطة كانت تسرق سلطاتها أجهزة الأمن المتعددة. هذا التوازي الذي أُريد به تعطيل

الانقلابات وضبط التوازن الداخلي او ترضية بعض الأطراف، تحول إلى قنبلة موقوتة حين كسر قائد إحدى هذه الأذرع قواعد اللعبة.

4. غياب استراتيجية الموارد:

لا توجد استراتيجية في السودان لتطوير وحماية واستغلال الموارد الوطنية، فالذهب السوداني مثلاً الذي تجاوز إنتاجه في بعض السنوات مئة طن يُستخرج بلا استراتيجية سيادية واضحة ويهرب نصفه، ومورد النيل لم يتحول إلى رافعة استراتيجية حقيقية، والأراضي الزراعية الشاسعة بقيت دون استثمار يجعل منها مصدر قوة متجددة.

ملامح استراتيجية مراكز الثقل السودانية

المحاور الخمسة لإدارة وتطوير مراكز الثقل السودانية:

بناءً على ما سبق، يمكن اقتراح إطار استراتيجي لإدارة وتطوير مراكز الثقل السودانية يرتكز على خمسة محاور:

المحور الأول: اللامركزية الاستراتيجية المصمَّمة:

إن اللامركزية الاستراتيجية تختلف عن الفيدرالية السياسية وعن الفوضى الإدارية. اللامركزية الاستراتيجية يُقصد بها تصميم متعمد لتوزيع مؤسسات الدولة الحيوية والقدرات الاستراتيجية على مستويات إقليمية، بحيث يُعطِّل تدمير أي عقدة وحيدة قدرة الدولة الكلية على الاستمرار.

يعني هذا عمليًا إقامة مراكز قيادة ومؤسسات سيادية متعددة قادرة على الاضطلاع بالمهام الجوهرية للدولة حتى في حال انهيار المركز. يمكن هنا استخدام النموذج الجنوب افريقي في وجود ثلاث عواصم: سياسية واقتصادية وتشريعية. هنا يمكن ان تظل الخرطوم عاصمة سياسية بينما ينقل البرلمان جنوباً او شرقاً(مدني، بورتسودان) ، وأن يتم اختيار نيالا او الأبيض عاصمة اقتصادية.

يقضي ذلك أيضاً بناء احتياطيات استراتيجية غذائية وطبية وطاقوية في مناطق متفرقة جغرافيًا بعيدة عن التمركز الصراعي، هنا يمكن ان تكون ولايات البحر الأحمر ونهر النيل والقضارف والجزيرة وشمال كردفان ووسط دارفور مكان هذه الاحتياطيات .

كذلك يجب تعزيز قدرات الإدارة الإقليمية لتكون مستدامة لا معتمدة كليًا على قرار مركزي.

المحور الثاني: مراكز الثقل الاقتصادي – تحويل الموارد إلى قوة استراتيجية:

السودان يمتلك ثروات لم تُستثمر بعد بوصفها مركز ثقل استراتيجي:

الذهب: يجب أن يكون مدارًا بمنظومة سيادية صارمة تحول جزءًا من عائداته إلى احتياطي استراتيجي صلب، لا أن يُباع في أسواق الدول المجاورة دون أثر يُذكر في الاقتصاد الوطني.

الأرض الزراعية: السودان قادر على أن يكون مركز ثقل غذائي إقليمي. هذه القدرة إذا تُرجمت إلى واقع تُصبح رافعة استراتيجية تعطي السودان حضورًا إقليميًا يصعب تجاوزه. هنا يجب التعاون مع الدول التي لا تشكل سياساتها خطراً على سيادة السودان وليست لها مشاريع توسعية.

المياه: ان الموقع السوداني في منابع نظام النيل وروافده يجعله مركز ثقل مائي مهم. للاسف لم تُدار هذه الورقة بذكاء استراتيجي حتى اليوم.

الموقع الجغرافي: ان السودان هو بوابة اربع دول الى البحر الأحمر (تشاد، أفريقيا الوسطى، جنوب السودان، اثيوبيا) و هو الجسر بين أفريقيا جنوب الصحراء وشمال أفريقيا. هذه الميزة –إذا أُديرت استراتيجيًا– ستجعل الإستقرار السوداني ضرورة لا خيارًا لأطراف إقليمية ودولية عديدة.

المحور الثالث: الحاضنة الشعبية – المنظومة الأمنية التي لا تُشترى

أثبتت الحرب الإيرانية الأمريكية أن الدروع البشرية الشعبية التي تلتف حول مؤسسات الدولة تمثل مركز ثقل ناعمًا بالغ الأثر، لا في الحماية المادية وحسب، بل في تفكيك سردية المعتدي وإثقال كلفته السياسية والأخلاقية.

إن السودان بتنوعه الإثني والثقافي الذي طالما نُظر اليه بوصفه بؤرة تهديد، يمكن –إذا أُديرت سياساته الهوياتية بذكاء وعدالة– أن يتحول إلى نسيج متعدد الطبقات يجعل الاختراق الخارجي باهظ الكلفة.

أول الخطوات في هذا الاتجاه تشمل إعادة صياغة العقد الاجتماعي على أسس المواطنة والعدالة والمشاركة ، وتوزيع عائدات الموارد الطبيعية بصورة تُشعر مجتمعات الأطراف بأن لها مصلحة حقيقية في استمرار الدولة، وبناء أجهزة أمن مجتمعية لها جذور حقيقية في الأقاليم المختلفة.

إعادة هيكلة المنظومة الأمنية وفق مبدأ التكامل لا التوازي:

أن الدرس الأمّر الذي أفرزته الحرب الحالية هو أن بناء الأجهزة العسكرية والأمنية المتوازية وخلق بنيات متضادة وتنافسية في التسليح والقدرات –مهما كانت مبرراته السياسية قصيرة المدى– يُنتج كارثة استراتيجية.

إن الهدف الاستراتيجي يجب أن يكون بناء قوات مسلحة مهنية موحدة ذات تسلسل قيادي واضح وهوية وطنية راسخة، وقوات أمن واضحة المهام والتكاليف لا تتداخل سلطاتها. هنا مثلاً يجب الغاء القوات القتالية للشرطة (الاحتياطي المركزي) وجهاز الأمن (هيئة العمليات) والاستعاضة عنها بقوة قتالية – خدمية وسيطة يمكن ان تكون قوات الاحتياط او الحرس الوطني.

كما يجب توزيع التشكيلات العسكرية الرئيسية على أقاليم جغرافية متعددة، مع وحدة القيادة والتوجيه، واعطاءها حرية الحركة في اوقات الأزمات، وفق سيناريوهات وشروط متفق عليها سلفاً، وكذلك دمج التكتيكات المبتكرة كحروب التايوتا والذكاء الجغرافي المحلي –المتوفر بطبيعة الحال في المجتمعات الإقليمية– في المنظومة الدفاعية الكلية.

المحور الخامس: الاستراتيجية الإقليمية – إدارة ورقة الموقع

إن السودان محاط بسبع دول ذات تباين حاد في مصالحها ومشاريعها، وهذا التباين بدلًا من أن يكون تهديدًا يمكن توظيفه استراتيجيًا، وذلك حين يُدرك كل طرف إقليمي أن الاستقرار السوداني يخدم مصالحه، حينها تتشكل بيئة إقليمية تجعل من التهديد الخارجي الصريح أمرًا مكلفًا جدًا. هذا يتطلب دبلوماسية استراتيجية ناضجة تتجاوز لغة الاستجداء والتبعية.

سادسًا: المخاطر التي يجب تفاديها:

إن التجارب المقارنة تكشف عن ثلاثة أخطاء محورية تُفسد أي استراتيجية لمراكز الثقل:

الخطأ الأول: الخلط بين مراكز الثقل الحقيقية والرمزية.

يتم ذلك حين يظن متخذ القرار أن الاستيلاء على مركز واحد ، على اهميته، يعني الاستيلاء على الدولة، وهو ما تم ابان احتلال الدعم السريع للعاصمة وخصوصا القصر الجمهوري والاذاعة وانتقال السلطة للعاصمة الإدارية. هنا وقع الخصم في فخ ظنونه حيث انخرط في معركة رمزية بعيدًا عن التقدير الحقيقي لاطراف المعركة ومراكز الثقل الأخرى.

الخطأ الثاني: بناء مراكز ثقل مكشوفة:

هذا خطأ استراتيجي كبير، تم سابقاً في تمركز مؤسسات السودان كاملةً في رقعة الخرطوم المتفجرة، والآن يتم في بورتسودان التي لا تحمى بشكل كاف ولا تستفيد الدولة من واقعها الجغرافي والتضاريسي لحمايتها.

الخطأ الثالث: إهمال مراكز الثقل الأخلاقية والمعنوية:

إن الشرعية الشعبية والعدالة التوزيعية وتماسك الهوية الوطنية هي مراكز ثقل معنوية لا تُعوَّض بمليارات الدولارات من الإنفاق العسكري، وقد أثبت الإيرانيون أن العدو حين يفشل في كسب الشعب يفشل في إسقاط الدولة.

الدروس من النماذج الإيرانية والأمريكية والاسرائيلية:

الدرس الأول من إيران: توزيع القدرة لا تركيزها:

إن ما فعله الإيرانيون على مدار عقود هو نموذج يجب أن يلهم صانع القرار الاستراتيجي السوداني، حيث وزّعوا برنامجهم النووي على منشآت متعددة، وفرّقوا منصات صواريخهم جغرافيًا، وأقاموا منظومة حكم متشعبة تجعل إغتيال رأس واحد غير كافٍ لإسقاط المنظومة، وبنوا اقتصادًا قادرًا على الصمود تحت الحصار.

إن السودان لا يحتاج الى منشآت نووية بالطبع، لكنه يحتاج أن يُطبق المبدأ ذاته فيما يتعلق بمنظومات القيادة والسيطرة، بحيث تكون موزعة لا مركزية، وتوفير احتياطيات غذائية وطاقوية موزعة جغرافيًا، وتطوير صناعة سلاح محلية. وتطوير هياكل وقيادات إقليمية ذات صلاحيات حقيقية لا تكون مجرد امتداد تنفيذي للمركز.

الدرس الثاني من الفشل الأمريكي: حماية مراكز الثقل الذاتية:

إن الخطأ الأمريكي الأكبر لم يكن فقط في سوء تحديد مراكز ثقل العدو، بل في إهمال تحصين مراكز ثقله الذاتية في المنطقة، حيث تحولت قواعده وسفاراته وشبكات تموينه إلى أهداف نالت منها الضربات المضادة. إن السودان وهو في الغالب دولة تستقبل التدخل لا تمارسه- يجب ألا يُكرر الخطأ عينه بأن يترك مراكز ثقله -مؤسساته ومواردها ومسارات قراراتها- كاشفة ومكشوفة.

الدرس الثالث من الخطأ الاسرائيلي: الاستفادة من الجغرافيا:

إن ازمة إسرائيل تكمن في جغرافيتها الضيقة، وهذا خطر تحاول ان تواجهه بالتمدد والتوسع في جغرافيات الدول الاخرى، وهو نهج يخلق تحديات جديدة. في السودان علينا الاستفادة من الحجم الجغرافي الكبير ومن التوزع الواسع للسكان في ستة اقاليم رئيسية لحماية البلاد عبر استغلال هذا التوزع، و في نفس الوقت مواجهة المخاطر التي يفرضها هذا الحجم في ظل وجود دولة هشة وضعيفة وتفكك في الولاء الوطني.

خاتمة:

لا تملك الأمم فرصًا لا نهائية لمراجعة ذاتها وإعادة بناء استراتيجياتها. إن السودان اليوم يقع في منتصف محنة كان يمكن تفاديها لو أن العقل الاستراتيجي تقدم قبل عقود لبناء منظومة مراكز ثقل متوزعة وصلبة ومحصنة.

إن الدرس الذي ينبغي أن يُعلَّم في كليات الحرب السودانية -حين تُبنى كليات حرب حقيقية- هو أن الدول لا تسقط لأن عدوها أقوى منها، بل تسقط لأنها تركت مراكز ثقلها مكشوفة، وأهملت حاضنتها الشعبية، وبنت أجهزتها الأمنية بمنطق الموازنة الداخلية لا بمنطق الدفاع الوطني.

أن إيران لم تكسب مواجهتها مع أمريكا في ميدان التسليح، بل كسبتها في ميدان بناء الدولة القادرة على الاستمرار. وهذا بالضبط ما يحتاجه السودان: ليس أسلحة أكثر، بل استراتيجية أذكى لبناء دولة عصية على الانكسار.

إن الأسئلة التي يجب أن يطرحها أي صانع قرار سوداني على نفسه هي التالية: هل يمكن للدولة السودانية أن تستمر وتؤدي مهامها الجوهرية إذا سقطت الخرطوم؟ هل تعرف الأقاليم السودانية البعيدة كيف تُدير شؤونها بنفسها في غياب التوجيه المركزي؟ هل تحولت ثروات السودان إلى مصادر قوة استراتيجية تخدم الأمن القومي، أم أنها مصادر نزاع تُغري الأطراف الخارجية بالتدخل؟ هل يُحس المواطن السوداني في الهامش العريض أن لديه مصلحة حقيقية في بقاء هذه الدولة؟

إن الإجابة الصادقة على هذه الأسئلة هي نقطة البداية الحقيقية لأي استراتيجية أمن ودفاع قومي سوداني جديرة بإسمها.

اللامركزية الإستراتيجية أو تصميم منظومة الدولة المقاومة للانهيار

مقدمة:

إن السؤال العلمي الحقيقي ليس "كيف نُصلح السودان" بل "لماذا تنهار الدول؟". الإجابة في أغلب الأحوال لا تكمن في غياب الموارد، بل في تركّز وظائف الدولة الحيوية في نقطة واحدة، فإذا انهارت تلك النقطة انهار كل شيء معها.

السودان يعيش هذه المعادلة بحدّتها القصوى منذ عقود، حيث حكمتنا دولة تتمركز في الخرطوم، واقتصاد يتمركز في الجزيرة، وجيش يتمركز في ثكنات المدن، وقرار يتمركز في يد الرئيس — فإذا تعطّل أي من هذه النقاط الفردية تفككت المنظومة كلها.

في مقابل هذا نطرح اللامركزية الاستراتيجية الوظيفية ، ليس كهيكلة إدارية أو سياسية بالمعنى المعتاد؛ بل كهندسة للدولة على مبدأ المقاومة للانهيار، أي بتوزيع وظائف الدولة الحيوية جغرافياً ومؤسسياً بحيث لا يؤدي تعطّل أي عقدة وحيدة إلى شلل المنظومة الكلية.

في هذا المنشور اناقش بعض القضايا التي طرحها في بوستي السابق الاستاذ ناجي العمدة.

المسارات الحرجة التي أهملها الخطاب السوداني:

قبل الحديث عن هذا النموذج، لا بد من تشخيص الخلل في مسارات تكوين الدولة السودانية منذ الاستقلال:

المسار الأول — غياب السوق الداخلي الموحّد:

السودان بلد شاسع تبلغ مساحته ما يزيد على مليون وثمانمائة ألف كيلومتر مربع، غير أن سوقه الداخلي مفككٌ ومبعثر. أبسط احتياجاته في مجال التمويل والربط بالبنية التحتية لم تُلبَّ. المناطق الطرفية تنتج وتستهلك في دوائر مغلقة معزولة عن بعضها وعن المركز. لا يمكن بناء قاعدة اقتصادية سليمة تدخل بها الأسواق الخارجية وتنافس فيها قبل توحيد السوق الداخلية وتنشيطها وإشباعها. العشوائية وانعدام التخطيط هنا سمة مزمنة لا استثناء طارئ.

المسار الثاني — أزمة احتكار القرار:

كل نظام سوداني منذ الاستقلال — عسكرياً كان أم مدنياً — أعاد إنتاج نمط التمركز في القمة. القرار الاستراتيجي لم يتوزع ولم يتأسّس على مؤسسات، بل ظل رهين الشخص. وحين يسقط الشخص تسقط المؤسسة معه.

المسار الثالث — اقتصاد الريع بدل اقتصاد الإنتاج:

حين وُجد النفط لم يُبنَ عليه مجتمع صناعي ولا زراعة مستدامة؛ وزّعته الدولة ريعاً بدل أن تحوّله رأسمالاً إنتاجياً. وحين ذهب النفط مع انفصال الجنوب لم يبقَ خلفه شيء مبنيٌّ على أرض صلبة.

المسار الرابع — مفهوم الأمن الضيق بدل التنمية في المناطق الطرفية:

كل استراتيجية سودانية في حل مشاكل الجنوب ثم دارفور وجبال النوبة والشرق الخ ذهبت نحو الحل الأمني بمفهومه الضيق أي التصدي للتمرد والغضب عسكرياً دون معالجة أسبابه وجذوره. لم تُطرح يوماً استراتيجية تنموية شاملة تجعل تلك المناطق جزءاً حيّاً من الاقتصاد الوطني. وكانت النتيجة هي مناطق لا تشعر أنها في دولة، ودولة لا تشعر أن تلك المناطق جزء منها.

النماذج الدولية ـــ ما يُستفاد منه وما يُتجنّب :

لا يوجد نموذج عالمي طبّق اللامركزية الاستراتيجية بكامل أبعادها الأمنية والاقتصادية والسكانية معاً. ما هو موجود تجارب جزئية متفرقة يمكن تركيبها في نموذج مناسب للسياق السوداني:

١- الصين في شينجيانغ والتبت نفّذت نموذجاً أقرب ما يكون لمفهوم "القاعدة المنتجة"وذلك عبر نقل ملايين من قومية الهان للاستيطان، وكان ربط جبال التبت بالبنية التحتية المركزية قراراً سيادياً قبل أن يكون قراراً اقتصادياً، أما وحدات الإنتاج والبناء (XPCC) التابعة للجيش الصيني في شينجيانغ فقد كانت نموذجاً للجيش المنتج الذي يزرع ويبني ويحرس في آنٍ واحد. المشكلة في النموذج الصيني أنه يفتقر للبعد الديمقراطي ويُلغي الهوية المحلية بدل أن يدمجها.

٢- البرازيل وإندونيسيا ونيجيريا ذهبت نحو بناء عواصم جديدة في الداخل ـــ برازيليا وبوتراجايا وأبوجا ـــ بما أسهم في خلق مراكز ثقل جديدة وكسر هيمنة العاصمة الساحلية. البرازيل أخفقت جزئياً لأن الاقتصاد والسكان بقيا على الساحل، مما يؤكد أن النقل السياسي وحده غير كافٍ دون تحويل اقتصادي حقيقي.

٣- روسيا السوفيتية نفّذت إبان الحرب العالمية الثانية أسرع عملية توزيع صناعي في التاريخ، إذ نقلت آلاف المصانع شرقاً نحو الأورال وسيبيريا وأنشأت مدناً صناعية من الصفر. القاعدة التي استُخلصت من تلك التجربة إن الدولة قادرة على خلق مراكز ثقل اقتصادية جديدة إذا توافرت الإرادة السياسية والتخطيط المركزي.

٤- إسرائيل رغم صغر مساحتها وزّعت منشآتها الحيوية توزيعاً ذكياً، حيث بنت مفاعل ديمونا في صحراء النقب، ووزعت الصناعات الدفاعية في مناطق متفرقة، وتبنت سياسة الاستيطان كأداة لخلق وقائع سيادية على الأرض. المبدأ الجوهري الذي يمكن استخلاصه بمعزل عن التقييم السياسي السلبي للتجربة الاسرائيلية هو أن الوجود يُنشئ السيادة، والسيادة تسبق الخدمات لا العكس.

نموذج اللامركزية الاستراتيجية الوظيفية للسودان:

النموذج المعماري:

النموذج المقترح يقوم على ثلاثة محاور متكاملة: توزيع وظائف الدولة جغرافياً، وتحويل الجيش من أداة قمع إلى قوة إنتاج وبناء، وخلق مراكز ثقل اقتصادية جديدة في المناطق الهشة.

المحور الأول ـــ منظومة الدفاع بالدوائر المتداخلة وخطوط الدفاع الثلاثة:

النموذج الدفاعي المقترح يقوم على بناء ست دوائر وظيفية متكاملة في ثلاثة خطوط دفاع جغرافية، كل دائرة تعمل باستقلالية نسبية وتدعم الدوائر الأخرى. سنقوم بتفصيل هذا المحور في مقال خاص لذلك .

المحور الثاني ـــ نموذج الجيش المنتج:

الجيش في هذا النموذج ليس قوة استهلاكية تنتظر الحرب؛ هو قوة إنتاج وبناء في زمن السلم. الوحدات العسكرية الحدودية تشارك في بناء الطرق وحفر الآبار وإقامة المستشفيات الميدانية وإنشاء المزارع النموذجية وتدريب السكان المحليين على المهن.

هذا النموذج يحوّل الجيش من عبء على الميزانية إلى شريك في بناء الدولة، ويكسب الحاميات الحدودية شرعية شعبية لا تُشترى بالسلاح.

المحور الثالث ـــ خلق مراكز الثقل الاقتصادية:

إن توحيد السوق الداخلي شرط مسبق لكل شيء آخر. المقترح هنا يقوم على انشاء ثلاثة مثلثات إنتاجية: مثلث الشمال الشرقي (الخرطوم– القضارف–كسلا–بورتسودان– عطبرة) لربط العاصمة بالبحر الأحمر وبالحدود الإثيوبية والإريترية، ومثلث الغرب (الخرطوم–الأبيض–الفاشر – نيالا–الجنينة) لتفعيل ثروات دارفور وكردفان وربطها بالسوق الوطنية، ومثلث الجنوب (الخرطوم – الدمازين–الجبلين) لتعميق التكامل مع جنوب السودان.

في كل مثلث يوجد مشروع محوري جديد أو مُطوَّر يعمل كمركز ثقل اقتصادي وخدمي، يستقطب السكان ويُنشيء أسواقاً ويوفر خدمات لم تكن موجودة من قبل.

النموذج الإداري المقترح:

يقوم هذا النموذج على مبدأ تفكيك مركزية السلطة وإعادة توزيعها جغرافياً، بما يضمن تعدد مراكز الثقل السيادي والسياسي والعسكري، ويعزز التوازن الوطني ويحد من هشاشة الدولة. وفي هذا الإطار يُقترح ما يلي:

بورتسودان: مقراً لرئيس الدولة / مجلس رئاسي ذي طابع تشريفي.

الخرطوم: عاصمة اقتصادية ومقراً للحكومة الإتحادية (السلطة التنفيذية).

مدني أو ربك: مقراً للقيادة العسكرية العليا.

الأبيض أو الفاشر: مقراً للسلطة التشريعية.

نيالا: مقراً لرئاسة السلطة القضائية.

شروط النجاح والأخطاء التي يجب تجنّبها:

إن النماذج الدولية تعلّمنا أن اللامركزية الاستراتيجية تفشل حين تكون قراراً سياسياً فوقياً بلا تنمية حقيقية —— كما في برازيليا التي بنت عاصمة لكنها لم تنقل الاقتصاد. وتفشل حين تُلغي الهويات المحلية بدل أن تدمجها —— كما في النموذج الصيني الذي خلق استقراراً هشاً مبنياً على الإكراه. وتفشل حين تُطبّق أمنياً دون تنمية —— وهذا الخطأ تكرر في تجربة السودان نفسه مع المناطق الطرفية.

إن من أول شروط النجاح توفر إرادة سياسية حقيقية لتوزيع السلطة لا لتوزيع الشكل فقط، وتخطيط متسلسل يبدأ من البنية التحتية وينتهي بالمدينة المنتجة، وانخراط المجتمعات المحلية بوصفها شريكاً لا متلقياً، ورقابة ديمقراطية تمنع تحوّل النموذج إلى أداة ضبط وهيمنة بدل أداة تنمية وحماية.

خاتمة:

إن الهدف الأعمق من هذا النموذج ليس فقط الدفاع عن السودان من الأعداء الخارجيين، بل بناء دولة لا تُهزم —— دولة يمكنها أن تواصل تقديم خدماتها الحيوية حتى في ظروف الأزمة، وأن تحتفظ بشرعيتها عند سكانها في المناطق الأبعد، وأن تخاطب المجتمع الدولي من موقع الدولة التي تدير نفسها لا الدولة الهشة التي تحتاج الى أن تُدار.

إن مشروع اللامركزية الإستراتيجية هو مشروع قابل للتنفيذ على مراحل، بدءاً من معالجة الوضع في المناطق الأكثر هشاشة، وانتهاءً ببنية دولة متماسكة لا تنهار بانهيار نقطة واحدة منها.

منظومة الدفاع بالدوائر المتداخلة

مقدمة :

تعيش النقاشات الاستراتيجية السودانية أزمة مفاهيمية عميقة، إذ تستعير نماذج دفاعية صُمِّمت لجغرافيات مختلفة وتحديات مختلفة، ثم تتعجب لماذا لا تنجح.

إن الدفاع عن دولة مساحتها مليون وثمانمائة ألف كيلومتر مربع، بحدود تمتد سبعة آلاف كيلومتر مع سبع دول، وبنسيج سكاني هش في أطرافها وثقيل في مركزها، يستلزم إطاراً نظرياً خاصاً وليس مجرد استعارات جاهزة.

أن المنظومة التي نطرحها هنا، والتي عرضنا ملامحها في الجزء الثالث من هذه السلسلة، تنبني على مفهوم مركزي واحد وهو الدفاع المتعمق بالدوائر الوظيفية المتداخلة.

هذه الدوائر ليست خطوطاً دفاعية بالمفهوم الكلاسيكي ــــ إذ ثبت أن الخطوط الصلبة تنكسر ــــ بل شبكة من الدوائر المتشابكة التي يُصعِّب تعطُّل أي منها انهيارَ المنظومة الكلية. لكل دائرة وظيفة مستقلة، وكل دائرة تُسند ما وراءها وتُغطي ما أمامها.

الإطار النظري ــــ ثلاثة روافد فكرية:

الرافد الأول: نظرية الدفاع المتعمق

مبدأ الدفاع المتعمق ــــ Defence in Depth ــــ هو مبدأ عسكري قديم في جوهره وحديث في تطبيقاته. جوهره أن المدافع لا يُركِّز قواته في خط مواجهة صلب واحد، بل يُوزِّعها في طبقات متعاقبة تستنزف المهاجم وتُبطئه وتُكلِّفه قبل أن يصل إلى المركز الحيوي.

طوَّر الروس هذا المبدأ في الحرب العالمية الثانية بعد كارثة الاجتياح الألماني للخطوط الأمامية السوفيتية عام 1941. في معركة كورسك 1943 ــــ أكبر معركة دروع في التاريخ ــــ بنى المشير جوكوف منظومة دفاعية متعمقة بلغ عمقها ثلاثمائة كيلومتر، تتضمن ثماني خطوط دفاعية متتالية مع احتياطيات ضاربة للهجوم المضاد. حين شنَّ الألمان هجومهم تقدَّموا في البداية لكنهم استُنزفوا في كل طبقة حتى توقَّف زخمهم تماماً ثم انهار.

التطبيق السوداني يستلهم الروح لا الشكل. فالجغرافيا مختلفة والعدو مختلف، لكن المبدأ الأساسي أي استنزاف المهاجم في كل دائرة قبل وصوله إلى المركز ــــ يصلح لكل زمان وحال.

الرافد الثاني: نظرية الحرب اللامتماثلة وحروب الجيل الرابع

صاغ ويليام ليند وزملاؤه عام 1989 مفهوم "الحرب من الجيل الرابع" (4GW)، وجوهره أن الحروب المعاصرة لم تعد تُخاض بين جيوش نظامية تتصادم في ميادين مفتوحة، بل بين دول وفاعلين من غير الدول يخوضون حروباً شاملة تمتزج فيها العمليات العسكرية بالحرب النفسية والاقتصادية والاجتماعية والإعلامية.

في هذا الإطار، الدولة التي تردُّ بأدوات الجيل الأول على عدو يعمل بأدوات الجيل الرابع محكوم عليها بالهزيمة مهما كان حجم قواتها. الأعداء المحتملون لا يحتاجون إلى الانتصار في معارك كبرى؛ يحتاجون فقط إلى إطالة الصراع حتى يستنزف الجيش ويتآكل الاقتصاد وتنهار الدولة.

منظومة الدوائر السبع تستجيب لهذا التحدي بجعل الاستنزاف مكلفاً للطرفين لكن بنسب مختلفة: الحاميات الحدودية تُكلِّف العدو عند كل تقدم، والقواعد الإقليمية تمنعه من التمركز، والمقاومة الشعبية تجعل كل متر محتل أرضاً معادية.

الرافد الثالث: نظرية الأمن الشامل

أطلق الياباني ماساتاكا كوساكا والباحث الأمريكي باري بوزان مفهوم "الأمن الشامل" (Comprehensive Security) في سياقات مختلفة، لكن جوهرهما واحد: الأمن الحقيقي لا يُختزل في البُعد العسكري، بل يشمل الأمن الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمعلوماتي.

تطبيق هذا المفهوم على الحاميات الحدودية السودانية يعني أن الحامية التي تزرع وتبني وتوفر الخدمات تُحقق أمناً شاملاً لا أمناً عسكرياً فحسب. المواطن الذي يعيش في منطقة آمنة توفر له سُبل الحياة لا يُصبح وقوداً للعدو، بل حاجزاً بشرياً عضوياً أمام تمدده.

قراءة المشهد الاستراتيجي — من أين يأتي الخطر؟

قبل تشريح الدوائر، لا بدَّ من تحديد اتجاهات الخطر الاستراتيجي بدقة، لأن توزيع القوات يجب أن يعكس واقع التهديدات لا موروث النزاعات التاريخية.

إثيوبيا — الخطر الاستراتيجي الأول: تجمع إثيوبيا بين ثلاثة عوامل تجعلها المصدر الأشد خطورة على المدى المتوسط والبعيد: ضغط ديموغرافي هائل بأكثر من مائة وعشرين مليون نسمة في أرض شحيحة الموارد، وسياسة توسع زراعي ممنهجة تجلَّت في الاستيطان في الفشقة، وخرق صريح لاتفاقية 1902 ببناء سد النهضة دون موافقة سودانية، فضلاً عن نزاعات حدودية معلَّقة على امتداد المحور من القضارف إلى النيل الأزرق. الحدود الإثيوبية السودانية البالغة نحو ألفي كيلومتر هي الحدود الأعلى قابلية للاشتعال في المنظومة الأمنية السودانية.

مصر — الخطر الاستراتيجي الثاني: تمتلك مصر جيشاً أكبر تسليحاً وتواجه ضغطاً سكانياً متصاعداً مع موارد مائية آخذة في التراجع. احتلال مثلث حلايب والتوغل في عوينات ليست حوادثاً حدودية معزولة بل مؤشر على نمط استراتيجي يرى في الأراضي السودانية وفوائضها المائية والمعدنية عمقاً استراتيجياً إغرائياً. غير أن العلاقة مع مصر أكثر تعقيداً من كونها تهديداً خالصاً ، إذ ثمة مصالح مشتركة واسعة تجعل الاحتواء الدبلوماسي المقترن بالردع العسكري هو المقاربة الأنسب.

تشاد — خطر استراتيجي من الدرجة الثالثة: تشاد دولة هشة بامتياز، والخطر منها ليس خطر جيش منظَّم بل خطر الفوضى الانتشارية — حركات مسلحة وتهريب وقبائل عابرة للحدود. الاستقرار التشادي مصلحة سودانية مباشرة، والتعامل معه أقرب إلى إدارة الأمن المشترك منه إلى الردع العسكري.

هذه القراءة لاتجاهات الخطر يجب أن تنعكس مباشرة في توزيع الفرق وإعادة هيكلة الدوائر.

تشريح الدوائر السبع

الدائرة الأولى ـــ الحاميات الحدودية الدفاعية الإنتاجية

الفكرة المعمارية

إن سبعة آلاف كيلومتر من الحدود مع سبع دول تستحيل حمايتها بخط دفاعي تقليدي مستمر. البديل: اثنتان وعشرون حامية موزَّعة استراتيجياً عند نقاط العبور الرئيسية والمناطق الأكثر هشاشة، تعمل كشبكة إنذار وردع وإسناد متبادل.

المبدأ المحوري الذي يُميّز هذا النموذج هو "الحامية الحيَّة": ليست نقطة عسكرية مغلقة على نفسها، بل نواة مجتمعية تستقطب السكان وتُقدِّم الخدمات وتزرع الأرض. الجندي فيها لا ينتظر العدو بل يبني بيئة تجعل اختراق العدو مكلفاً ومكشوفاً.

التوزيع الجغرافي المقترح مع مراعاة أولويات التهديد

مع إثيوبيا ـــ المحور الأعلى أولوية ـــ خمس حاميات تُغطِّي: الفشقة الصغرى والفشقة الكبرى (نقطتا الاحتكاك الأساسيتان)، وقيسان، والكرمك، ويابوس. تتمتع هذه الحاميات بكثافة أعلى وتسليح أثقل من غيرها لمواجهة احتمالات الاحتكاك المسلح مع قوات إثيوبية نظامية أو شبه نظامية.

مع مصر ـــ المحور الثاني أولوية ـــ ست حاميات تُغطِّي: حلايب (قباتيت)، وبير طويل، وأرقين، وقسطل، وواحة سليمة، والعوينات. هذه الحاميات ذات طابع سيادي-إنتاجي أكثر من كونها قتالية خالصة، هدفها ترسيخ الوجود المدني والعسكري السوداني في المناطق المتنازع عليها.

مع ليبيا شمالاً غربياً ـــ حامية واحدة في منطقة المثلث عند قاعدة الشفرليت، ذات طابع مراقبة ورصد أكثر من كونها مواجهة.

مع إريتريا شرقاً ـــ أربع حاميات في: عقيق، وقارورة، وهمشكوريب، وكسلا. وظيفتها حماية ظهر منطقة القاش وخور بركة وطوكر ومراقبة التحركات العابرة للحدود.

مع جنوب السودان جنوباً ـــ خمس حاميات في: التبون، ومسجد سودان ، والميرم، وسفاهة، وكافي كنجي. طابعها تعاوني أمني مع تأمين المعابر الرئيسية.

مع تشاد غرباً ـــ أربع حاميات في: الطينة، وفوربرنقا، وأم دخن، مع حامية كبيرة في الجنينة. طابعها إدارة الأمن المشترك وضبط حركة الحدود أكثر من كونها مواجهة عسكرية.

مع جمهورية أفريقيا الوسطى جنوباً غربياً ـــ ثلاث حاميات في: أبو جرادل، وأم دافوق، وغرب الردوم.

الهيكل الوظيفي للحامية

كل حامية تتضمن: كتيبة لا تتجاوز ألف جندي مدرَّبين على القتال في التضاريس المحلية، ووحدة هندسة ميدانية تبني الطرق وتحفر الآبار وتُشيِّد المرافق الأساسية، ووحدة طبية ميدانية تُقدِّم الخدمات الصحية للسكان المحليين، وشعبة إنتاجية تُدير مزرعة نموذجية ومشاريع غذائية، وخلية استخباراتية تُراقب الحركة عبر الحدود وتُحلِّل المعطيات الميدانية.

الدائرة الثانية ـــ الفرق العسكرية: الواقع والمطلوب

التوزيع الراهن

يمتلك الجيش السوداني إثنان و عشرين فرقة موزَّعة جغرافياً على النحو التالي:

المحور الشرقي والجنوبي الشرقي — أعلى الأولويات: الفرقة 11 كسلا، والفرقة 12 سنكات، والفرقة 17 سنجة، والفرقة 4 الدمازين. أربع فرق تُغطِّي الحدود الإريترية والإثيوبية والبحر الأحمر.

المحور الغربي — دارفور وكردفان: الفرقة 6 الفاشر، والفرقة 15 الجنينة، والفرقة 16 نيالا، والفرقة 21 زالنجي، والفرقة 20 الضعين، والفرقة 22 بابنوسة، والفرقة 5 الأبيض. سبع فرق في هذا المحور — الأعلى كثافة في الهيكل الراهن.

المحور الشمالي: الفرقة 3 شندي، والفرقة 19 مروي. فرقتان فقط تُغطِّيان الحدود المصرية والليبية الممتدة لآلاف الكيلومترات.

المحور الجنوبي وكردفان الجنوبية: الفرقة 14 كادقلي، والفرقة 10 أبو جبيهة، والفرقة 18 ربك.

المحور الأوسط والمركزي: الفرقة 1 ود مدني، والفرقة 2 القضارف، والفرقة 7 الحرس الجمهوري الخرطوم، والفرقة 9 المحمولة جواً.

التناقض الاستراتيجي الكبير

إن المقارنة بين واقع التوزيع وأولويات التهديد تكشف تناقضاً صارخاً: سبع فرق في دارفور وكردفان — حيث الخطر من تشاد وهو الأدنى أولوية — مقابل أربع فرق فقط في المحور الإثيوبي والإريتري حيث الخطر الأعلى. هذا التوزيع ليس استراتيجياً؛ هو إرث تاريخي لنزاعات دارفور ولا يعكس الخريطة الأمنية الاستراتيجية .

علاوة على ذلك يُكشف توزيع فرقتان فقط في المحور الشمالي — شندي ومروي — في مواجهة الامتداد الحدودي الأطول مع مصر، عن ثغرة استراتيجية واضحة يجب أن تسدَّها تعزيزات في الدائرة الثالثة وحاميات حدودية مكثَّفة في الدائرة الأولى.

إعادة التوزيع المقترحة

في إطار منظومة الدوائر السبع، المطلوب ليس إنشاء فرق جديدة بالضرورة بل إعادة توزيع ما هو قائم وفق منطق التهديد.

يمكن مثلاً تعزيز المحور الإثيوبي بنقل فرقة إضافية من الاحتياط الغربي إلى منطقة القضارف أو النيل الأزرق، مع رفع جاهزية الفرق 11 و17 و4 إلى مستوى أعلى. تعزيز المحور الشمالي يتم بانشاء فرقتين في حلفا ودنقلا وبرفع فرقة مروي إلى قاعدة إقليمية كاملة مع تعزيزات احتياطية متحركة. إعادة تنظيم المحور الغربي يتم بالاحتفاظ بالثقل الكافي في الفاشر والجنينة ونيالا مع إعادة توجيه فرقتين على الأقل نحو محاور التهديد الأولى.

الدائرة الثالثة ـــ القواعد الإقليمية الخمس

المنطق الجغرافي

قاعدة بورتسودان — البحرية والجوية: تُغطِّي الشرق كاملاً بما يشمل الحدود الإريترية والإثيوبية الشمالية والبحر الأحمر وخطوط الإمداد البحرية. إلى جانبها قاعدة جوية على جنوب ساحل البحر الأحمر. هذه القاعدة هي الأثقل وزناً في المنظومة نظراً لأهمية البحر الأحمر وقرب المحور الإثيوبي.

قاعدة مروي — البرية والجوية: تُغطِّي الشمال بما يشمل الحدود المصرية والليبية والصحراء الكبرى والعمق النوبي. ضعف التمركز الحالي في هذا المحور يجعل تطوير هذه القاعدة أولوية عاجلة.

قاعدة سنار — البرية والجوية: تُغطِّي الجنوب الشرقي بما يشمل الحدود الإثيوبية الجنوبية والنيل الأزرق ومنطقة الجزيرة الخلفية. قربها من المحور الإثيوبي يجعلها الركيزة الثانية لمواجهة الخطر الاستراتيجي الأول.

قاعدة كادقلي — البرية والجوية: تُغطِّي الجنوب بما يشمل جبال النوبة والحدود مع جنوب السودان وغرب كردفان.

قاعدة الفاشر — الجوية والبرية: تُغطِّي الغرب كاملاً بما يشمل دارفور والحدود التشادية والليبية وجنوب أفريقيا الوسطى.

القدرات المطلوبة

كل قاعدة إقليمية يجب أن تمتلك طيراناً ثابتاً ومروحياً للإسناد الجوي السريع، ومنصات للمسيّرات الهجومية والاستطلاعية، ومدفعية ثقيلة ومنظومات صواريخ للإسناد من البعد، ووحدات قوات خاصة خفيفة للتدخل السريع، وعناصر استخبارات إقليمية تُمثِّل عقدة جمع المعلومات لمنطقتها. والأهم: القدرة على إعادة الإمداد الجوي للحاميات الحدودية ضمن ساعتين كحدٍّ أقصى، والقدرة على العمل المستقل ستة أشهر في حالة انقطاع خطوط الإمداد.

الدائرة الرابعة ـــ الحرس الوطني (قوات الاحتياط)

طبيعة هذه القوة

الحرس الوطني لا يجب أن يُبنى كجيش احتياطي مستودعي أي رجال يُدرَّبون ثم يعودون لبيوتهم حتى يُستدعوا. بل يُبنى كقوة جذور محلية ، أي مواطنون لديهم مهن ومزارع وأعمال، لكنهم يخضعون لتدريب دوري منتظم ويملكون أسلحتهم الشخصية المسجَّلة ويرتبطون بشبكة قيادة محلية واضحة. نواته الحالية هي المقاومة الشعبية وقوات الاحتياط وقوات الحركات المساندة للجيش.

وظيفته الثلاثية في زمن الحرب: تعزيز الفرق والقواعد الإقليمية بالمدد البشري حين يُستدعى، وتأمين الأرياف والطرق والمرافق خلف خطوط المواجهة، وتنفيذ عمليات حرب العصابات الدفاعية في المناطق التي يخترقها العدو.

الدائرة الخامسة ـــ القوات الخاصة والمحمولة جواً

هذه الدائرة هي ورقة المفاجأة الاستراتيجية. نواتها الحالية هي الفرقة 9 المحمولة جواً، وهي تحتاج تطويراً كبيراً لتصبح قوة ضاربة حقيقية. فحين يعتقد العدو أنه حقَّق اختراقاً نافذاً، تُنفِّذ هذه القوات ضربات مؤلمة خلف خطوطه تُعطِّل إمداداته وتُشتِّت انتباهه، وعمليات استرداد سريعة للمناطق المحاصرة، وضربات دقيقة ضد قياداته الميدانية.

تتوزَّع هذه القوات على قواعد سرية ومتنقلة في المنطقة الممتدة من النصف الجنوبي لولايات البحر الأحمر ونهر النيل إلى ولايات سنار والخرطوم والجزيرة والنيل الأبيض وشمال كردفان. سريَّة التمركز شرط جوهري لا تنازل عنه.

الدائرة السادسة ـــ النخب القتالية في مثلث المركز

مثلث الجيلي–مدني–كوستي هو قلب الدولة الوظيفي: فيه الإمدادات والمؤسسات وخطوط الإنتاج الاستراتيجي والمراكز الحكومية. الدفاع عنه ليس دفاعاً عن الأرض فقط بل دفاع عن استمرارية الدولة.

تُشكِّل الفرقة 7 الحرس الجمهوري والفرقة 1 ود مدني والفرقة 18 ربك النواة الميدانية لهذه الدائرة. قوات النخبة هنا لا يجب ان تُستنزف في خطوط الدفاع الأولى بل تبقى محفوظة للمهمة الأصعب. بالتوازي تنتقل قوات الشرطة والأمن لتأمين المؤسسات الدستورية مع فصل واضح بين مهمة القتال ومهمة الحراسة المؤسسية.

الدائرة السابعة ـــ الحرب الشعبية الشاملة

هذه الدائرة لا قيمة لها إن أُبتذلت بل قيمتها تكمن في وجودها كخيار استراتيجي، فكل عدو يُخطِّط للإخضاع الكامل للبلاد سيضع في حساباته سؤال ماذا بعد سقوط الخرطوم؟ إذا كانت الإجابة حرب شعبية شاملة في مليون وثمانمائة ألف كيلومتر مربع من العمق، سيتغيَّر الحساب جذرياً، لأن الاحتلال يُصبح مستحيل الإدارة.

شرط فاعلية هذه الدائرة ليس عسكرياً أولاً ، بل هو سياسي اجتماعي، حيث لا يُدافع إنسان عن وطن يشعر بأنه طارد له. الوطن الجاذب الذي يُقدِّم المواطنة الحقيقية والعدالة والفرص هو الشرط المسبق لكل حرب شعبية. تجربة المقاومة الشعبية ضد المليشيا وتجربة اللجوء القاسية يمكن أن تُقدِّم معاً مدرسة عملية في إمكانية هذا النوع من الدفاع.

النماذج العالمية ودروسها:

فنلندا والدفاع الشامل بالتكاليف المستحيلة:

دولة فنلندا دولة سكانها حوالي خمسة ملايين نسمة تُحادُّ روسيا بألف وثلاثمائة وأربعين كيلومتراً من الحدود طوَّرت منذ الحرب الشتوية 1939–1940 نموذج "الدفاع الشامل" ، حيث كل مواطن مُدرَّب، وكل مدينة محصَّنة، وكل قطعة أرض مُعدَّة للقتال الدفاعي. وفق هذه النظرية المهاجم قد ينتصر في المعركة الأولى لكنه يدخل في حرب استنزاف لا نهاية لها.

الدرس السوداني: الحاميات الحدودية والحرس الوطني هما تطبيق للروح الفنلندية في سياق مختلف.

الصين في شينجيانغ — نموذج وتحذير: الفيلق الإنتاجي والبنائي (XPCC) الذي أسَّسه ماو عام 1954 هو أقرب نموذج عملي لفكرة الحامية الإنتاجية: جنود يزرعون ويبنون ويحرسون في آنٍ واحد.

الدرس التشغيلي صحيح، لكن التحذير ضروري: النموذج السوداني يستلهم المنطق ويرفض أدوات الإكراه الديموغرافي — الجندي السوداني يُقدِّم الخدمات ولا يُهجِّر المجتمعات.

أوكرانيا — الدمج أثناء القتال: مئتا ألف جندي في فبراير 2022 تحوَّلوا إلى قوة تناهز المليون في أشهر بتعبئة عامة ودمج للمتطوعين. الدرس: الحرس الوطني الفاعل لا يُبنى في الحرب بل قبلها، لكنه حين يُبنى في الحرب يُغيِّر المعادلة بشرط أن تكون له سلسلة قيادة متصلة بالجيش النظامي لا موازية له.

فيتنام — الشعب كالماء والجيش السمك: كان المبدأ الفيتنامي المستمد من ماو: السكان الذين يُحيطون بالعدو كالماء بالسمك يُحوِّلون كل تقدم إلى استنزاف. الحامية التي تبني وتُقدِّم الخدمات وتحترم المواطن تُحوِّل السكان الحدوديين من بيئة محايدة إلى بيئة معادية للعدو عضوياً لا قسراً.

فلسفة التكامل — كيف تعمل المنظومة ككل:

قيمة هذه المنظومة لا تكمن في كل دائرة مأخوذة منفردة، بل في تفاعلها معاً.

حين يهاجم العدو فإن الدائرة الأولى تُرسل إنذاراً مبكراً وتُبطِّئ التقدم وتُكلِّفه في كل خطوة. الدائرتان الثانية والثالثة من فرق وقواعد إقليمية تُقدِّمان الإسناد البشري والجوي والمدفعي وتمنعان العدو من التمركز. الدائرة الرابعة تُحرِّك الاحتياطيات الإقليمية وتسدُّ الثغرات. الدائرة الخامسة تضرب خطوط الإمداد وقيادات العدو خلف خطوطه فتُشتِّت تركيزه. الدائرة السادسة تحمي نواة الدولة وتضمن استمرار القيادة. الدائرة السابعة تُحوِّل أي احتلال مؤقت إلى جحيم مستمر.

العدو الذي يواجه هذه المنظومة لا يواجه خطاً ينكسر بل يواجه شبكة تتكيَّف. يخترق دائرة فيجد نفسه أمام الدائرة التالية، وحين يُعيد تجميع قواته تكون الدائرة التي اخترقها قد استعادت تماسكها خلفه.

خاتمة :

إن منظومة الدوائر السبع ليست مجرد ترتيب هيكلي للقوات بل هي فلسفة جديدة في الدفاع عن الدولة. فلسفة تقول إن الأمن الحقيقي لا يُشترى بجيش ضخم يتمركز في المركز، بل يُبنى بوجود حيٍّ فاعل في كل شبر من الأرض. وأن الجندي الذي يزرع ويبني ويحرس يُحقِّق من الأمن ما لا يُحقِّقه ألف جندي قابع في ثكنة المدينة.

إن التوزيع الاستراتيجي للقوات يجب أن يعكس خريطة التهديدات الحقيقية لا إرث النزاعات التاريخية —— فالخطر الإثيوبي يستحق التمركز الأثقل على المحور الشرقي والجنوبي الشرقي، والخطر المصري يستوجب تعزيزاً حقيقياً للمحور الشمالي المكشوف، والخطر التشادي يُدار بأدوات الأمن المشترك أكثر مما يُردَع بتمركز الفرق.

إن السودان بمساحته الشاسعة وتنوعه الكبير وتحدياته العميقة يحتاج إلى نوع جديد من التفكير —— تفكير يرى الجغرافيا فرصة وليس عبئاً، ويرى المجتمعات الحدودية حليفاً استراتيجياً للدولة لا مصدر قلق أمني لها.

حين يُدرك السودان كل ذلك ويُترجمه إلى بنية دفاعية حقيقية، يتحوَّل من دولة هشة تبحث عن أمنها إلى دولة صلبة تُحدِّد شروط أمنها بنفسها.

بناء الجيش الشامل من النظرية إلى التطبيق - امكانيات وشروط التنفيذ في زمن الحرب

مقدمة:

طرحنا في الحلقات السابقة ملامح استراتيجية للأمن والدفاع الوطني تقوم على اعادة موضعة شاملة للجيش السوداني وتركيبه وتشكيله. ولقد طرح علينا بعض القراء أسئلة مهمة تتعلق بالتنفيذ، من شاكلة: من يُنفِّذ هذه الاستراتيجية ، وكيف، وفي أي تسلسل زمني؟

هذه الاسئلة تحدد الفارق بين الاستراتيجية والجدوى التنفيذية، فالاستراتيجية تُصمِّم المنظومة، والجدوى التنفيذية — أي اختبار ما إذا كانت هذه المنظومة قابلة للبناء في الواقع — هي ما تتجنبه كثير من الأوراق الاستراتيجية لأنها تكشف الفجوات وتُقيِّد الطموحات.

في الأجزاء السابقة من هذه السلسلة حاولنا صياغة الإطار النظري وحدَّدنا اتجاهات التهديد وشرَّحنا مفهوم مراكز الثقل وطرحنا منظومة الدوائر السبع. في هذا الجزء نواجه الاسئلة اعلاه، وتحديداً كيف تُبنى هذه المنظومة في دولة تخوض حرباً، وتعاني من تعدد الجيوش، وتفتقر إلى قيادة مدنية راسخة؟

الفخ الأول — الكمال عدو التنفيذ:

الخطأ الذي يمكن أن فيه من يقرأ خطط تحديد مراكز الثقل ومنظومة الدفاع بالدوائر السبع هو تصور أن التنفيذ يعني إعادة بناء كل الدوائر في آنٍ واحد: اثنتان وعشرون حامية، وحوالي عشرين فرقة، وخمس قواعد إقليمية كاملة، وحرس وطني في كل إقليم، وقوات خاصة سرية، ونخب قتالية في مثلث المركز.

إن التنفيذ الناجح لمنظومات بهذا الحجم لا يبدأ من الكمال، بل يبدأ من النقطة الأكثر إلحاحاً ويتمدَّد منها. إن النموذج الذي أشرنا اليه في إعادة بناء الجيش السوفيتي بعد كوارث 1941 لم يبدأ بإعادة هيكلة كاملة، بل بدأ بإصلاح منظومة القيادة والسيطرة أولاً، ثم بنى عليها. النموذج الأوكراني الذي بدأ الاصلاح في عام 2014 وسرّعه بعد عام2022 لم يبدأ بجيش مثالي، بل بدأ بتعبئة من هو متاح وتنظيمه في أسرع وقت، ولم يتم دون دعم فعال من بعض الدول الصديقة.

إن المبدأ التنفيذي الأول الذي يجب إعتماده في السودان هو البدء بما هو ضروري ومتاح معاً، وليس بما هو مثالي ومؤجَّل.

قراءة الواقع — ما الذي يملكه السودان فعلاً؟

قبل الحديث عن التنفيذ لا بدَّ من قراءة صادقة لما هو متاح وما يملكه السودان حالياً وفعلياً:

– يملك السودان حاليا اثنان وعشرون فرقة موزَّعة جغرافياً، سقطت ستة منها في يد العدو، وبقية الفرق غير متوازنة التوزيع لكنها موجودة وتقاتل.

– يملك السودان ساحلاً طويلاً على البحر الأحمر لا يزال تحت السيطرة مع ميناء بورتسودان فاعلاً.

– يملك السودان أرض زراعية شاسعة وموارداً معدنية مهمة يمكن أن تُموِّل جزءاً من المجهود الحربي.

– توجد تجربة مقاومة شعبية واسعة اكتسبت خبرة ميدانية حقيقية في مناطق متعددة وتعمل تحت أمرة الجيش وقوات مساندة وقيادات ومجموعات واسعة في المناطق الحدودية وغيرها يمكن تحويلها إلى نواة للحرس الوطني.

ما يفتقر إليه السودان:

– قيادة مدنية راسخة قادرة على اتخاذ قرارات استراتيجية كبرى،

– ميزانية دفاع منتظمة في ظل انهيار الاقتصاد،

– منظومة لوجستية متكاملة تربط المناطق الحدودية بالعمق،

– سلاح جوي كافٍ وأسطول مسيّرات فاعل،

– ثقة مؤسسية بين مكوِّنات الجيش المختلفة والقوات المساندة،

– قانون حرس وطني / قوات احتياط حديث ينظِّم التعبئة الاحتياطية.

هذه القراءة الصادقة تُحدِّد نقطة البداية الواقعية، حيث لا يمكن بناء كل شيء في آنٍ واحد، لكن يمكن بناء الأكثر إلحاحاً بما هو متاح.

التسلسل الزمني ـــ ثلاث مراحل

المرحلة الأولى: الإسعاف الاستراتيجي ـــ من صفر إلى اثني عشر شهراً

هذه المرحلة ليست مرحلة بناء بل مرحلة إنقاذ ما يُنقذ وتثبيت ما هو قائم. أولويتها الوحيدة: وقف النزيف الاستراتيجي ومنع انهيار المنظومة الكلية.

في الدائرة الأولى ـــ الحاميات: لا يُمكن بناء اثنتين وعشرين حامية في سنة واحدة. المطلوب في هذه المرحلة: تحديد خمس نقاط حدودية حرجة ـــ الفشقة الكبرى، الفشقة الصغرى، قباتيت في حلايب، الطينة ، الكرمك ـــ وتحويل الوجود العسكري فيها من نقاط دفاعية مغلقة إلى نوى للحاميات الحيَّة. هذا لا يستلزم ميزانيات ضخمة بقدر ما يستلزم إرادة قيادية وضباطاً مناسبين.

في الدائرة الثانية ـــ الفرق: المطلوب فوراً ليس إعادة التوزيع الكاملة بل رفع جاهزية الفرق الموجودة على المحور الإثيوبي ـــ الفرق 11 و4 و17 ـــ وتعزيزها بالذخيرة والإمداد وبروتوكولات قيادة موحَّدة، وإعادة تكوين الفرق الغربية التي انهارت او سقطت من مجموع الجنود الذين استحبوا ودعمها بقوات جديدة. كذلك إنشاء غرفة عمليات مشتركة تجمع هذه الفرق مع القيادة العامة في منظومة اتصال واحدة.

في الدائرة الثالثة ـــ القواعد الإقليمية: تحديد فرقة واحدة للرفع الفوري إلى مستوى القاعدة الإقليمية الكاملة ـــ يمكن البدء ببورتسودان بحكم أهميتها وموقعها وكونها عاصمة فعلية للدولة الراهنة أو مروي بحكم سيطرتها على الشمال والشمال الغربي.

يبدأ بناء القاعدة بتركيز الموارد المتاحة فيها: تعزيز منظومة الاتصال المشفَّر، ورفع سعة التخزين الاستراتيجي، وإنشاء مركز عمليات جوية متقدم.

في الدائرة الخامسة ـــ القوات الخاصة: رفع جاهزية الفرقة 9 المحمولة جواً بوصفها النواة الوحيدة المتاحة لهذه الدائرة. هذا يعني تحسين الإمداد الجوي وتعزيز التدريب على العمليات خلف خطوط العدو، مع إبقاء سرية التمركز شرطاً غير قابل للتفاوض.

المرحلة الثانية: البناء المنهجي — من اثني عشر إلى ستة وثلاثين شهراً

في هذه المرحلة — بشرط أن تكون الحرب قد انتهت أو خفت وطئتها بشدة — تبدأ عملية البناء المنهجي للمنظومة، عبر التالي:

١- إكمال منظومة الحاميات الحدودية: البناء التدريجي للحاميات المتبقية بدءاً من المحور الإثيوبي ثم الغربي ثم الشمالي ثم سائر المحاور . كل حامية تُبنى وفق نموذج موحَّد اختُبر في نقاط المرحلة الأولى وعُدِّل بناءً على التجربة الميدانية.

٢- إنشاء القواعد الإقليمية الأربع المتبقية: مروي/بورسودان وسنار وكادقلي والفاشر — كل قاعدة وفق جدول زمني يراعي إمكانات الإنشاء المتاحة والأولوية الاستراتيجية. اذا انشئت القاعدة الاولى في محيط بورتسودان تكون مروي هي الثانية لتعزيز المحور الشمالي والشمالي الغربي المكشوف، والثالثة في سنار لتعزيز المحور الإثيوبي الجنوبي.

بناء الحرس الوطني: من المهم بمكان إصدار قانون الحرس الوطني وبدء التجنيد والتدريب الدوري. النواة الأولى تأتي من التشكيلات المساندة والمقاومة الشعبية الراهنة بعد إعادة تأهيلها وضمِّها إلى منظومة قيادة نظامية واضحة — مع الفصل الصريح بين ما هو قائم بإشكالياته وما يُبنى وفق معايير جديدة.

برنامج المسيّرات: استيراد أسطول أولي من المسيّرات الهجومية والاستطلاعية وتوزيعه على القواعد الإقليمية الخمس، مع بدء برنامج للإنتاج المحلي المحدود بالشراكة مع دول صديقة. تجارب أذربيجان وإثيوبيا وأوكرانيا أثبتت أن المسيّرات هي أكثر الأدوات تغييراً لموازين القوى بأقل تكلفة نسبية.

المرحلة الثالثة: الاكتمال والتطوير — من ستة وثلاثين شهراً فصاعداً

هذه المرحلة لها بداية ولكن لا نهاية لها ، لأن الاستراتيجية الدفاعية ليست مشروعاً يُنجز بل هذ منظومة تُبني وتُطوَّر باستمرار. ستكون مهام هذه المرحلة الرئيسية هي مراجعة توزيع الفرق وفق التهديدات المستجدة، وتحديث منظومات التسليح، وتدوير القادة بين الحاميات الحدودية والقواعد الإقليمية لنشر الخبرة الميدانية، وإجراء تمارين دورية تختبر قدرة الدوائر على العمل المتكامل.

سؤال الفاعل السياسي — من يأمر بكل هذا؟

هذا هو السؤال الأصعب والأكثر إلحاحاً، إذ إن منظومة بهذا الحجم والتعقيد لا تُبنى بقرار تكنوقراطي، بل تحتاج فاعلاً سياسياً يملك **ثلاثة شروط: الشرعية، والإرادة، والقدرة المؤسسية.**

الشرعية في السياق السوداني الراهن تعني حكومة تستند إلى توافق وطني كافٍ يجعل قراراتها الكبرى قابلة للتنفيذ دون معارضة تُعطِّلها من الداخل. الإرادة تعني استعداداً لاتخاذ قرارات مؤلمة — إعادة توزيع الفرق تعني نقل قادة وتغيير مراكز نفوذ، وهذا ربما يُخلق خصوماً داخل المؤسسة العسكرية ذاتها. القدرة المؤسسية تعني جهازاً تنفيذياً يملك أدوات الرقابة والمتابعة والتقييم.

السودان في لحظته الراهنة يفتقر إلى استكمال هذه الشروط الثلاثة في آنٍ واحد. وهذا لا يعني أن المنظومة مستحيلة، بل يعني أن التنفيذ يجب أن يبدأ بما هو ممكن في الشروط القائمة ويتوسَّع حين تتحسَّن.

ما هو ممكن في الشروط القائمة هو التالي :

– قرارات تكنوقراطية عسكرية لا تستلزم موافقة سياسية واسعة. مثلاً رفع جاهزية فرق المحور الإثيوبي، وتحويل بعض نقاط الحدود إلى نوى للحاميات الحيَّة، وتعزيز قاعدة بورتسودان او مروي. هذه قرارات قيادة عسكرية يمكن اتخاذها الآن.

ما يستلزم فاعلاً سياسياً أقوى هو إعادة توزيع الفرق، وإصدار قانون الحرس الوطني، وإنشاء صندوق الدفاع الاستراتيجي، والشراكات الإقليمية الكبرى. هذه تنتظر حكومة ذات شرعية شعبية وإرادة أوسع.

الفخ الثاني — إصلاح المؤسسة ومتطلبات التنفيذ:

ما لا يمكن تجاهله في اطار بناء هذه المنظومة انها تستلزم جيشاً موحّداً محترفاً ذا عقيدة وطنية واضحة ، وهو أمر نناقشه في الجزء السادس من هذه السلسلة. بعبارة أخرى: المنظومة تحتاج جيشاً لبنائها، وبناء الجيش يحتاج لهذه المنظومة لتوجيهه.

هذه ليست حلقة مفرغة — لكنها تستلزم تسلسلاً دقيقاً. الخطوة الأولى والأسبق من كل شيء هي وحدة القيادة، اذ لا يمكن بناء أي دائرة من الدوائر السبع تحت ظل تشكيلات وقيادات متعددة تعمل بمنطق مختلف. توحيد التشكيلات المسلحة تحت قيادة واحدة — الامر الذي نناقشه مفصّلاً في الجزء السادس — هو الشرط المسبق لكل تنفيذ.

لذا فإن التسلسل الصحيح هو: توحيد القيادة أولاً، ثم توحيد العقيدة، ثم البدء بالمرحلة الأولى من منظومة الدفاع يالدوائر. كل هذه الخطوات متداخلة زمنياً لكن الأولى شرط وجودي للثانية والثالثة.

المعيار الوحيد للنجاح:

في كل مراحل التنفيذ لا بدَّ من معيار واحد يُحدِّد النجاح بصورة قابلة للقياس وهو سؤال هل جعلنا الاعتداء على السودان أكثر تكلفة مما كان عليه قبل سنة؟

هذا هو الغرض الوجودي للمنظومة، وهذا هو مقياس نجاح هذه المنظومة الوحيد ذو المعنى.

هذا المعيار سيُوجِّه أولويات التنفيذ، حيث نبدأ بما يرفع التكلفة على المهاجم بأسرع وقت ممكن وأقل موارد. المسيِّرات تفعل ذلك. الحاميات المعززة على المحور الإثيوبي ستفعل ذلك. تعزيز منظومة الاتصال والقيادة يفعل ذلك. تمركز الفرقة 9 السري يفعل ذلك.

ما لا يرفع التكلفة على المهاجم في المدى القريب يُؤجَّل إلى المرحلة التالية مهما كان جاذباً نظرياً.

خاتمة:

ثمة إغراء دائم في الكتابة الاستراتيجية، وهو أن تبقى في عالم المفاهيم والمنظومات الجميلة متجنِّباً الأسئلة التنفيذية الخشنة. هذا الإغراء أصاب كثيراً من الأوراق الاستراتيجية فأصبحت أدبيات وليس خططاً.

ما نسعى إليه في هذه السلسلة مختلف: استراتيجية تعرف حدود ما هو ممكن وتبدأ منه، وتُقرُّ بما هو مستحيل في الأمد القريب وتُؤجِّله، وتُحدِّد تسلسلاً زمنياً واقعياً لا مثالياً.

إن السودان سيبني دولته ويبني جيشه في آنٍ واحد وسط حرب مشتعلة. هذه ليست ظروف التخطيط المثالي — لكنها الظروف الوحيدة المتاحة، وعليها سوف نعمل .

من ضرورات الحرب إلى متطلبات الدولة

مقدمة:

لا يمكن فهم أزمة الجيش السوداني اليوم بمعزل عن تاريخها. ما نعيشه ليس نتيجة الحرب التي اندلعت في أبريل 2023، بل الحرب هي نتيجة لهذا التاريخ. ثلاثة عقود من نظام الإنقاذ أنجزت ما لم تستطع أن تنجزه أي قوة خارجية: تفكيك الجيش من الداخل.

بدأ ذلك بمحاولة أدلجته، فحين فشلت الأدلجة جاءت التشويه: طرد الضباط الوطنيين بالآلاف، إفقار الجنود حتى اضطروا للعمل في مهن موازية، وإدخال الجيش في حروب باسم الدين لا باسم الوطن، ثم فتح أبوابه للتجارة والاستثمار حتى أصبح كبار ضباطه رجال أعمال يرتدون بزات عسكرية.

وحين لم يكفِ ذلك، جاء الحل الأمثل لتركيع الجيش ببناء مليشيا موازية تُضاهيه عدداً وعتاداً وتنافسه على الموارد، حتى إذا جاء يوم الحساب كان الاختيار بين الإذعان أو الحرب.

يوم الحساب جاء في أبريل 2023. والحرب التي اندلعت ليست حرب الجيش ضد تمرد جديد ، بل هي حرب الدولة السودانية كلها — بكل ما فيها من تناقضات وإرث ثقيل — ضد مشروع تفكيك للدولة وإحلال للجيش وتشريد للشعب.

لماذا لا يمكن كسب هذه الحرب بالتركيبة الحالية؟

الفرضية الجوهرية التي ينبغي أن تُقال بصراحة أنه لا يمكن كسب هذه الحرب في ظل تعدد التشكيلات المسلحة خارج إطار الجيش الموحد. لا نقول هذا لأن هذه التشكيلات تفتقر إلى الشجاعة أو الوطنية، بل لأن تعدد القيادات في زمن الحرب يُنتج بالضرورة تضارب الأوامر وتكرار العمليات أو تعارضها، وسوء توزيع الموارد، واحتمالات الاشتباك غير المقصود بين قوات يفترض أنها تقاتل في معسكر واحد.

يُضاف إلى ذلك بُعد أشد خطورة، وهو أن التشكيلات المتعددة خارج إطار الجيش الرسمي تُشكّل ثغرات مفتوحة للاختراق الاستخباراتي والتدخل الخارجي، لأنه حين يسهل على أطراف إقليمية ودولية دعم مليشيا بعينها بمعزل عن الدولة، فإن التعددية العسكرية لا تُمثّل خريطة الجيش بل خريطة النفوذ الاجنبي.

هذا ما يُفسّر جزئياً انتكاسات كالفاشر وبابنوسة والكرمك، فالنقص لم يكن في المقاتلين في أغلب الأحيان، بل في منظومة القيادة والسيطرة والاتصال — أي ما يُعرف بمفهوم C4 — التي تحوّل الشجاعة الفردية إلى قوة جماعية منظمة.

الدمج الفوري شرط لكسب الحرب لا برنامج ما بعدها:

الخطأ الذي يقع فيه كثير من المحللين هو اعتبار دمج التشكيلات المسلحة برنامجاً إصلاحياً يُؤجّل إلى ما بعد الحرب. هذا عكس المنطق تماماً. الدمج شرط لكسب الحرب، لا مكافأة على كسبها.

تجربة أوكرانيا تقدّم هنا نموذجاً يستحق الاستحضار، فحين غزت روسيا اوكرانيا عام 2022 لم يكن الجيش الأوكراني في أحسن أحواله، غير أنه أنجز في أشهر ما أنجزته جيوش في سنوات، حيث دمج وحدات شبه نظامية ومتطوعين وميليشيات محلية ضمن منظومة قيادة موحدة وخضعت للانضباط العسكري الرسمي، فعزّز ذلك فاعليتها القتالية بدلاً من أن يُضعفها. كتيبة آزوف نفسها — بكل ما يحيط بها من جدل — خضعت لهذا الإطار وأُدمجت في منظومة الجيش النظامي.

النموذج المقترح للسودان يقوم على ما يمكن تسميته "الدمج أثناء القتال"، حيث لا تسحب القوات من الميدان لفترات طويلة، بل يتم لها حصر ميداني سريع يعتمد على القيادات المباشرة وليس على إجراءات بيروقراطية معقدة، ويُمنح الأفراد أرقاماً عسكرية مؤقتة ويتم إدخالهم فوراً في منظومة القيادة والسيطرة للجيش النظامي.

الإطار القانوني لهذه العملية يستوجب إعلاناً دستورياً طارئاً يحل بوضوح جميع التشكيلات المسلحة خارج القوات المسلحة، ويدمج القوى العسكرية المساندة حالياً ضمن أفرعها وفروعها تحت قيادتها العامة. لكن هذا الإجراء لا يُفرض بالقوة وحدها؛ بل يتطلب تفاهمات سياسية عاجلة مع قيادات هذه التشكيلات على مبدأ واضح وهو الدمج مقابل الشراكة السياسية الشرعية.

هذا يعني أن تتخلى هذه القوى السياسية – العسكرية عن استقلالها العسكري مقابل الاعتراف بها كفاعلين سياسيين مدنيين يحق لهم المشاركة في العملية الانتقالية، والتنافس الانتخابي بعد انتهاء الحرب.

توحيد العقيدة العسكرية أو الإصلاح الأعمق والأصعب:

يمكن دمج تشكيلات عسكرية مختلفة وتوحيد قيادتها، لكن إذا بقيت العقيدة العسكرية فاسدة فإن الجيش الموحد سيكون جسماً بلا روح، أو أسوأ، سيكون روحاً فاسدة في جسم كبير.

الجيش السوداني يحتاج إلى قطيعة حقيقية مع ثلاث عقائد عسكرية موروثة وهي التالية:

١– عقيدة الولاء للنظام بدل الولاء للوطن: إن ثلاثة عقود من الإنقاذ رسّخت ثقافة أن الجيش يحمي النظام لا الشعب، وأن العدو الداخلي أخطر من العدو الخارجي. هذه العقيدة هي التي جعلت الجيش يُستخدم ضد مواطنيه في جنوب السودان وجبال النوبة ودارفور، وهي التي مهّدت الطريق لمجزرة فض الاعتصام. العقيدة الجديدة يجب أن تُبنى على ركيزة واحدة لا غيرها وهي الولاء للسودان الوطن الواحد، وللدستور، ولدولة المواطنة.

٢– عقيدة الجيش كجيش ديني: حين قال البرهان في احدى خطاباته أنهم غيّروا شعار الجيش إلى "جند الله والوطن" بدلاً من " جند الله جند الوطن" ظنّ أنه يُصلح شيئاً، لكنه أبقى الجوهر لجيش يدّعي أنه يقاتل لله. هذا الشعار مرفوض سياسياً لأن الجيوش الحديثة مهمتها الدفاع عن التراب والشعب والدستور لا الدفاع عن أي دين. وهو مرفوض دينياً أيضاً، لأن القرآن يقول صراحة: ﴿وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ﴾، فمن يدّعي أنه جند الله فقد افترى على الله الكذب. وهو مرفوض استراتيجياً لأن كل "الجهاد" المزعوم الذي خاضه الجيش في جنوب السودان وجبال النوبة قام على هذه الأساطير الدينية ودمّر به وحدة البلاد. إن الجيش المطلوب هو جيش الوطن والشعب، لا جيش الله ولا جيش الحزب.

٣– عقيدة التمييز الجهوي في القيادة: كانت قاعدة الجيش السوداني تاريخياً من جميع المواطنين بتركيز على المناطق الأكثر تهميشاً، بينما كانت قيادته في أغلبها من مناطق الشمال والوسط. هذه القسمة الضيزى تحوّل الجيش من مؤسسة قومية إلى أداة هيمنة إقليمية. العقيدة الجديدة يجب أن تُكرّس التناسب في تركيبة القيادة والجنود، مع تجنيد وترقية على أساس فيدرالي يُمثّل جميع الأقاليم بما يتناسب مع وزنها السكاني.

ملف لواء البراء بن مالك أو النموذج الأشد إلحاحاً:

لا يمكن الحديث عن توحيد التشكيلات المسلحة دون مواجهة الملف الأكثر تعقيداً وحساسية أي لواء أو فيلق البراء بن مالك.

هذا اللواء تكوّن في ظروف استثنائية —— حين أعلنت مليشيا الدعم السريع صراحةً أنها تستهدف الإسلاميين وتعتبرهم عدواً بالاسم —— فكان رد الفعل تكوين تشكيل مسلح يحمي هذه الشريحة. وفي إطار حق الدفاع عن النفس يمكن فهم بعض دوافع التأسيس.

غير أن الواقع الراهن يفرض تقييماً مختلفاً، فهذا اللواء أصبح مصدر خطر على الأمن القومي السوداني من ثلاثة أوجه. أولها ارتباط بعض مجنديه بأيديولوجية ذات امتدادات إقليمية وعالمية تجعله قوة تتبع مرجعية غير وطنية. وثانيها الإنتهاكات الموثقة التي تُنسب لبعض عناصره والتي عرضت وتُعرّض الجيش والدولة لاتهامات تُضعف دعم العالم لهما في مواجهة المليشيا. وثالثها تخريبه للوحدة الوطنية عبر عدائه مع منظمات الشباب الثوري التي تقف هي الأخرى ضد المليشيا.

الحل الوحيد المنطقي هو حل هذا اللواء فوراً، مع تخيير عضويته بين أمرين لا ثالث لهما — إما الانضمام للجيش كأفراد تحت عقيدته العسكرية الوطنية وأمرته المركزية، وإما التسريح. لأن الجيش الذي يُبنى على الأساس الوطني لا يتحمّل وجود وحدات ناهيك عن فيلق، تتبع مرجعيات أيديولوجية موازية، مهما كانت مبررات تأسيسها.

ملامح الجيش الوطني المرتقب:

إن الجيش الذي يُبنى خلال هذه الحرب ويكتمل بانتهائها لن يُقاس بحجمه بل بنوعيته. فما يُريده السودان ليس أكبر جيش في أفريقيا بل أفضل جيش في أفريقيا — والفارق جوهري بين الكلمتين.

هذا الجيش يجب أن يقوم على ست ركائز أساسية:

الركيزة الأولى — القيادة المدنية الكاملة: يجب أن يشرف على الجيش وزير دفاع مدني، وحكومة مدنية شعبية / منتخبة تُحدد الاستراتيجية وتضع الميزانية وتراقب الأداء. وما على الجيش إلا التنفيذ والجزء الفني. إنهاء ثقافة تفضيل العسكري على المدني في الجيش وفي المجتمع شرط لا تفاوض عليه.

الركيزة الثانية — الانضباط الصارم: إن الجيوش الحديثة تُقاس بدرجة انضباطها. كل من يخرج عن الضبط والربط ويخالف القانون العسكري والعام يجب ايقافه ومحاسبته. كل من يدعو للانقلابات او يحرض عليها او يتمرد على القيادة المدنية يجب عزله ومسائلته. كل من يتهاون ويخدم العدو بسبب تراخيه واهماله يجب القبض عليه وملاحقته قضائياً.

الركيزة الثالثة — التركيبة القومية الجامعة: إن تجنيد وترقية الجنود والضباط يجب أن يتم على أساس فيدرالي وبما يُمثّل جميع الأقاليم. يجب الاستفادة هنا من تجربة المقاومة الشعبية الحالية وإدماجها وقوات الحركات في هذا الإصلاح الهيكلي، مع هدف واضح، جيش قومي قوامه حوالي ٢٠٠ الف عنصر و٣٠٠ الف في الاحتياط على الأقل بنهاية الحرب والمرحلة الانتقالية.

الركيزة الرابعة — الجيش المنتج لا المستهلك: يجب إخراج قوات الجيش من المدن والمناطق السكنية وتوزيع قواعده على الحدود والمناطق غير المأهولة. في زمن السلم يجب أن تُسهم وحدات الجيش في بناء البنية التحتية وحفر الآبار وإنشاء المزارع النموذجية في المناطق الحدودية قليلة الكثافة. هذا يحوّل الجيش من عبء على الميزانية إلى شريك في التنمية، ويمنحه شرعية شعبية لا تُشترى بالسلاح.

الركيزة الخامسة — استيعاب الدروس الميدانية من الحرب الحالية: لقد اثبتت المسيّرات والصواريخ حسمها في حروب أذربيجان– أرمينيا وإثيوبيا– التقراي وروسيا – أوكرانيا وأخيراً في الحرب الأمريكية الاسرائيلية الآخيرة على ايران. إن الجيش السوداني الجديد لا يمكنه أن يكون أدنى من خصومه في هذا الميدان ولا أقل تطوراً من الجيوش المماثلة . كذلك لا بد من تطوير تجربة القوات المرنة ذات القادة الميدانيين المستقلين التي تلاحق العدو بعد كل هزيمة يتكبّدها وتمنعه من إعادة التجميع.

الركيزة السادسة — الحرب النفسية والإعلامية:لقد أصبح الإعلام القوي الحديث الذي يتعامل مع إعلام العدو وحلفائه ويهزمه ضرورة عسكرية بالمعنى الدقيق للكلمة. إن المعسكر الوطني يخسر هذه الجبهة في اللحظة الراهنة مما يستدعي معالجة جادة.

خاتمة:

إن الحرب الدائرة في السودان اليوم ليست حرب أرض أو حدود أو موارد فحسب، بل هي في جوهرها سؤال وجودي: هل يستطيع السودان أن يُنتج دولة؟ وهل تستطيع هذه الدولة أن تبني جيشاً وطنياً يحميها؟

إن الإجابة عن هذا السؤال لا تأتي بالتمنّي ولا بالشعارات، بل تأتي بقرارات حاسمة وثورية، ومنها دمج التشكيلات المختلفة فوراً، وتغيير العقيدة العسكرية جذرياً، وإخضاع الجيش للقيادة المدنية نهائياً، وبناء جيش يعبّر عن كل السودان لا عن جزء منه.

بدون وحدة القيادة والسيطرة والاتصال لن يكون هناك نصر عسكري، وبدون جيش وطني موحد لن تكون هناك دولة مستقرة، وبدون وجود دولة مستقرة لن يكون هناك سودان.

تفصيلات نظرية وعملية في إعادة بناء قوة الجيش والدولة

مقدمة:

غالباً ما يبدأ النقاش السوداني عن إصلاح الجيش من السؤال الخاطئ: "كيف نُوحّد التشكيلات المسلحة؟" هذا سؤال لوجستي يُجيب عليه مكتب الموارد البشرية العسكرية. السؤال الصحيح الذي تفرضه نظرية الدولة ونظرية الحرب معاً هو ما طبيعة القوة التي تحتاجها الدولة السودانية لكي تستمر، وتنتصر، وتبني؟

الفارق بين السؤالين جوهري. الأول يفترض أن المشكلة إدارية —أي مجرد توحيد هياكل قائمة. والثاني يعترف بأن المشكلة معمارية — أي انه يجب بناء شيء جديد لم يوجد بالصورة المطلوبة من قبل.

كارل فون كلاوزفيتز في كتابه "عن الحرب" أرسى قاعدة لم تتغير ، وهي إن الحرب امتداد للسياسة بوسائل أخرى. معنى ذلك أن شكل الجيش وعقيدته وبنيته لا يمكن فصلها عن المشروع السياسي الذي يخدمه.

لذلك فإن الجيش السوداني المطلوب لا يمكن تعريفه إلا بعد الإجابة عن سؤال سياسي مسبق: أي دولة سودانية نريد؟ وهذا ما غاب في الغالب عن نقاشات الإصلاح العسكري السودانية طوال العقود الماضية.

تشخيص الخلل — ما وراء الظاهر:

تقول السردية السائدة إن أزمة الجيش السوداني بدأت مع الإنقاذ. هذه السردية صحيحة جزئياً لكنها منقوصة. الإنقاذ كانت الفصل الأشد فتكاً في قصة أطول.

منذ الاستقلال ، بنى السودان جيشاً على نموذج استعماري بريطاني لم يُعدَّل جوهرياً: جيش للضبط الداخلي قبل أن يكون جيشاً للدفاع الخارجي، يعكس التراتبية الإثنية الجغرافية الموروثة من إدارة الحكم الثنائي، ويتركز في المركز ويُنظر إلى الأطراف كمناطق تحتاج قمعاً لا حماية. هذا النموذج أنتج جيشاً يخوض حروباً ضد مواطنيه أكثر مما يخوض حروباً ضد أعدائه الخارجيين.

نظرية "صنع الدولة والحرب" التي طوّرها عالم الاجتماع السياسي تشارلز تيلي تقول إن الدولة الأوروبية الحديثة نشأت من رحم الحرب، حيث أجبرت الحرب الملوك على بناء جيوش، وبناء الجيوش استوجب الضرائب، والضرائب استوجبت مؤسسات، والمؤسسات أنتجت الدولة. لكن تيلي يُحذّر من الوجه الآخر: حين تنشأ الجيوش خارج هذه المعادلة — كأدوات للنخب لا للدولة — فإنها لا تبني الدولة بل تُفرغها.

السودان عاش الوجه الثاني بامتياز. الجيوش المتعددة — من القوات الصديقة والمراحيل الى قوات الدفاع الشعبي إلى حرس الحدود إلى الدعم السريع — لم تنشأ لحماية الدولة بل لخدمة نخب بعينها، فأفضى ذلك إلى ما وصفه مارتن فان كريفيلد في كتابه "تحوّل الحرب" بـ "حروب اللادولة"، فحين لا تُحتكر القوة المسلحة في يد الدولة، تتحول الحرب من أداة للسياسة إلى بديل عنها.

الأزمة النظرية — ثلاثة مفارقات لا تُحلّ بالدمج وحده:

المفارقة الأولى: وحدة القيادة مقابل المرونة التكتيكية

النظرية العسكرية الكلاسيكية — من نابليون إلى الميثاق العسكري السوفيتي — تضع وحدة القيادة في قمة المبادئ. لكن نظرية الحروب اللامتماثلة الحديثة، كما طوّرها ويليام ليند في نظرية "الحرب من الجيل الرابع" (4GW)، تُثبت أن الوحدة المركزية الصارمة في مواجهة عدو لامتماثل تُنتج بيروقراطية عسكرية بطيئة تعجز عن الاستجابة السريعة.

المليشيا التي يواجهها الجيش السوداني اليوم تعمل بعقيدة لامركزية متطورة: قادة ميدانيون يتخذون قرارات تكتيكية فورية، وخلايا مستقلة تتحرك دون انتظار أوامر من القمة، وقدرة على الانتشار والتراجع والإعادة التموضع بسرعة تفوق أي جيش نظامي تقليدي. مقابل ذلك، الجيش التقليدي يعاني من ما يسميه العسكريون "احتكاك كلاوزفيتز"، أي التأخر بين المعلومة والقرار والتنفيذ في بيئة الفوضى القتالية.

الحل النظري لهذه المفارقة ليس الاختيار بين المركزية واللامركزية بل بناء ما أسماه الفريق الأمريكي ستانلي ماكريستال في كتابه "فريق الفرق" "بنية الشبكة"، أي قيادة مركزية تضع الأهداف الاستراتيجية والخطوط الحمراء، مع منح القادة الميدانيين استقلالية تكتيكية واسعة ضمن هذا الإطار. لا عودة إذن إلى الهيكل الهرمي البيروقراطي، ولا فوضى التشكيلات المستقلة المتنافسة، بل بناء شبكة واضحة المراكز متعددة العقد.

المفارقة الثانية: الدمج الفوري مقابل الفاعلية القتالية

الضغط الراهن يستوجب الدمج فوراً. لكن نظرية المنظمة العسكرية تُحذّر من خطر "الدمج المعطِّل"، وذلك حين تُدمج وحدات ذات ثقافات قتالية مختلفة وأنظمة تسلسل قيادي مختلفة وعقائد متعارضة في قالب واحد دون مرحلة انتقالية، فإن الناتج يكون أضعف من أجزائه لا أقوى.

التجربة الأكثر إيلاماً في هذا الباب هي تجربة الكونغو الديمقراطية، حيث دُمجت حركات مسلحة متعددة في جيش وطني، لكن الدمج كان إدارياً لا فعلياً، فأنتج جيشاً يحمل اسم الجيش الوطني لكنه يعمل كتحالف هش من الميليشيات المتوترة، انتهى باندلاع حروب جديدة من داخل المؤسسة العسكرية نفسها.

المقاربة النظرية الأجدى تقع تحت مفهوم "الدمج الوظيفي التدريجي"، أي الدمج الفوري على مستوى القيادة والسيطرة والاتصال، مع إبقاء الوحدات الميدانية في تشكيلاتها القتالية الحالية مرحلياً، على أن تخضع لإعادة التأهيل العقدي والتدريبي بوتيرة متسارعة.

المفارقة الثالثة: الشرعية الشعبية مقابل الفاعلية العسكرية

نظرية "المركز الثقلي" عند كلاوزفيتز —— والتي طوّرها لاحقاً الجنرال الأمريكي جون وردن الثالث في نموذج "الحلقات الخمس" —— تقول إن النصر في الحرب الحديثة لا يأتي بتدمير الجيش المعادي وحده، بل بضرب مركزه الثقلي، أي الإرادة، والقيادة، والبنية التحتية، والسكان، والقوات المسلحة —— بهذا الترتيب.

المليشيا في السودان لا تملك مركزاً ثقلياً بالمفهوم الكلاسيكي ، اذ لا عاصمة فعلية لها ، ولا صناعة، ولا بنية مركزية. مركزها الثقلي هو شيء أكثر صعوبة في الاستهداف . لهذا من الصعوبة بمكان تدميرها بالوسائل التقليدية وخصوصاً بالطيران.

المليشيا تنشر أيضاً سردية أنها المدافع عن الشعوب المهمشة عموما وشعوب غرب السودان خصوصاً . هذا يعني أن جيش الدولة لا يمكنه الانتصار عليها بالقوة العسكرية وحدها؛ بل يحتاج إلى استراتيجية كسب الشرعية الشعبية بالتوازي مع الاستراتيجية العسكرية.

هنا يظهر التناقض، الفاعلية العسكرية في المدى القصير تستوجب أحياناً إجراءات تُضعف الشرعية الشعبية في المدى البعيد. مثلاً القصف الجوي وبالمسيرات في المناطق الآهلة بالسكان فعّال تكتيكياً ومُدمّر استراتيجياً. الممارسات الانتقامية تجاه أفراد بعض المجتمعات المشتبه في تعاطفها مع المليشيا تُفرز مجندين جدداً للمليشيا من أبناء تلك المجتمعات. كل مدني يُقتل بطريق الخطأ هو عشرة مقاتلين ينضمون للعدو.

نحو نظرية سودانية في بناء الجيش:

استناداً إلى هذا الإطار النظري، يمكن صياغة مبادئ بناء الجيش الوطني السوداني على النحو التالي:

المبدأ الأول —— الجيش كسلطة سياسية منعدمة وكقوة عسكرية قصوى: هذه هي المعادلة التي فشل السودان في تحقيقها. تاريخياً تم عكس ما هو مطلوب، أي جيش ذو نفوذ سياسي ضخم وكفاءة عسكرية متآكلة. الجيش المحترف يكون خارج السياسة كلياً —— لا شركات، لا ولاة، لا تصريحات سياسية، لا خلايا حزبية —— مع قدرة قتالية عالية تُبنى بالتخصص لا بالتوسع. المقارنة النافعة هنا هي مع الجيش السويسري، وهو جيش دفاعي بامتياز لا يملك تطلعات هجومية ولا توجهات توسعية ولا طموحات سياسية، لكنه يمتلك قدرة على إيلام أي مهاجم تجعل التفكير في الهجوم مكلفاً جداً.

المبدأ الثاني —— بنية الشبكة لا الهرم: القيادة المركزية في هذه البنية تُحدد الأهداف الاستراتيجية والحدود الحمراء، ويترجم القادة الإقليميون هذه الأهداف إلى خطط عملياتية، بينما القادة الميدانيون يملكون صلاحية تكتيكية واسعة ضمن هذا الإطار. هذا النموذج —— الذي أثبتت فاعليته القوات الأمريكية الخاصة في أفغانستان وكذلك القوات الإسرائيلية في غزة —— يجمع بين وحدة الاستراتيجية ومرونة التنفيذ.

المبدأ الثالث ——الجيش المنتج كاستراتيجية وجودية لا فكرة تنموية: إن نموذج الوحدات الإنتاجية في المناطق الحدودية ليس فكرة رفاهية اجتماعية؛ بل هي استراتيجية وجودية. إن الأرض التي يسكنها الجيش ويبنيها ويعمل فيها لا يمكن لمليشيا أو قوات معادية أن تخترقها بسهولة، لأن السكان يُصبحون حاجزاً بشرياً عضوياً لا حاجزاً عسكرياً مفروضاً.

هذا ما فهمته الصين في شينجيانغ —— بصرف النظر عن تقييم ممارساتها السياسية —— وما فهمته إسرائيل في النقب، إن الوجود الإنتاجي يُنشئ سيادة أعمق من أي قاعدة عسكرية عارية.

المبدأ الرابع: الامة الموحدة شرط الجيش الموحد:

كل المبادئ أعلاه تسقط أمام حقيقة واحدة إذا لم تُعالَج، وهي أن الجيش الموحد يحتاج أمة موحدة تُسوّغ وجوده. إن الجيش السوداني الذي خاض حروباً ضد أبناء دارفور وجبال النوبة وجنوب السودان لا يستطيع أن يطلب من أبناء هذه المناطق الآن أن يُقاتلوا تحت رايته ببساطة لأن العدو تغيّر، دون إصلاحات جذرية فيه وفي الدولة.

هنا يظهر البُعد الذي أغفلته كل نقاشات الإصلاح العسكري السودانية وهو ضرورة العقد الاجتماعي الجديد بين المواطن والدولة والجيش. لا يمكن بناء جيش قومي في غياب هوية قومية جامعة تتجاوز الانتماءات الإثنية والجهوية، ولا يمكن بناء هوية قومية بينما الجيش نفسه يعكس ويُعيد إنتاج الاختلالات الإثنية والجهوية في تركيبته وقيادته.

هذه الحلقة المفرغة لا مخرج منها إلا بشجاعة سياسية حقيقية، والاعتراف بأن الجيش القديم والدولة القديمة قد ارتكبا جرائماً بحق مواطنيهما، وأن بناء الجيش الجديد يحتاج الى بناء الدولة الجديدة، وفق عقد إجتماعي لا يُرمّم القديم وإنما يبني كياناً سودانياً جديداً قائماً على عهد المواطنة.

خاتمة:

قال مونتسكيو إن "القوانين هي الروابط التي تربط بين البشر." بالمعنى ذاته يمكن القول إن الجيش هو المرآة التي تعكس طبيعة الدولة، فالجيش العقائدي يعكس دولة حزبية عقائدية، والجيش الجهوي يعكس دولة قبلية جهوية، والجيش المنخرط في البزنس يعكس دولة طفيلية فاسدة. بينما الجيش الوطني المحترف يعكس دولة مواطنة حقيقية.

السودان يجب أن يعيد بناء دولته ويبني جيشه في آنٍ واحد، في ظل حرب مشتعلة وموارد شحيحة وثقة متآكلة. ليس ثمة ترتيب مثالي لهذه المهام. لكن ثمة بوصلة لا يجب أن تضيع: الجيش ليس هو الغاية، بل هو وسيلة لدولة تستحق أن تُحمى.

إعادة بناء الدولة هو المشروع الحقيقي. وإعادة بناء الجيش هو اختبار ذلك المشروع الأصعب.

بنية الإنفاق الدفاعي ــــ كيف تُصرف الأموال؟

مقدمة:

الخطأ الأكثر شيوعاً في النقاشات الدفاعية هو التعامل مع الميزانية العسكرية كرقم إجمالي واحد، وهو كم ينفق على الدفاع، دون أن يُسأل السؤال الأهم: على ماذا يتم الإنفاق بالضبط؟

ذلك إن الإنفاق الدفاعي الذكي ليس مجرد ضخّ أموال في المؤسسة العسكرية، بل هو توزيع محسوب لمبالغ محدودة على بنود مختلفة، كل منها ضروري وكل منها يتنافس مع غيره على الحصة.

إن الدولة التي تُنفق ثمانين بالمئة من ميزانيتها الدفاعية على الرواتب لا تملك جيشاً، بل تملك قائمة رواتب ضخمة، والدولة التي تُنفق جُل مواردها على استيراد الأسلحة دون بناء قدرة تصنيعية تعتمد على الخارج إلى الأبد، وتلك التي تُهمل التدريب تملك معدات لا تُحسن استخدامها.

فيهذا الجزء من السلسلة نفصل في بنية الإنفاق الدفاعي للمنظومة السودانية المقترحة وخطة الإصلاح الخمسية التي تبني عليها، وذلك ليس كأرقام مجردة بل كفلسفة في توزيع المورد الشحيحة على الأولويات المتنافسة.

هيكل المنظومة المُحدَّث ــــ القوى البشرية والتشكيل:

إن الفهم الصحيح لبنية الإنفاق العسكري يستوجب أولاً فهم الهيكل التنظيمي المقترح بعد اكتماله، لأن التوزيع المالي يتبع التشكيل لا العكس.

ما نسعى للوصول له هو جيش محترف نظامي وفي حدود 250,000 فرد يتوزعون على ثلاثة مستويات متداخلة:

– المستوى الأول هو الحاميات الحدودية ـــ اثنتان وعشرون حامية إنتاجية دفاعية بمعدل ألف عنصر للحامية، بإجمالي اثنان وعشرون ألف عنصر.

– المستوى الثاني هو الفرق العسكرية النظامية بعدد سبع عشرة فرقة بمعدل اثني عشر ألف عنصر للفرقة، إجمالي مائتان وأربعة آلاف عنصر.

– المستوى الثالث هو القواعد الإقليمية الخمس ـــ مُطوَّرة من خمس فرق حالية تحوّلت من فرق إلى قواعد – بإضافة قدرات جوية وإمداد متقدم، وقوامها ستة آلاف عنصر متخصص للقاعدة الواحدة، إجمالي ثلاثون ألف عنصر. يُضاف إليها نخب مثلث المركز خمسة عشر ألف عنصر، والقوات الخاصة بحوالي سبعة آلاف وخمسمائة عنصر.

الحرس الوطني الاحتياطي ـــ قوامه 250,000 عنصر موزّع على المناطق الجغرافية الخمس تللمراكز الإقليمية.

الإجمالي الكلي للمنظومة: 500,000 عنصر.

نموذج القاعدة الإقليمية ــــ قلب المنظومة الجديد:

الابتكار الجوهري في هذه المنظومة هو مفهوم القاعدة الإقليمية التي لا تُشبه القاعدة العسكرية التقليدية في شيء سوى الاسم. كل قاعدة من الخمس تُشكِّل نظاماً متكاملاً يضمّ تحت مظلتها الإقليمية مكوّنات متعددة المستويات.

تتولى كل قاعدة إقليمية الإشراف والإسناد لثلاث إلى أربع فرق نظامية تتمركز ضمن نطاقها الجغرافي، وأربع إلى خمس حاميات حدودية تعمل في محيطها الحدودي، وخمسين ألف عنصر من الحرس الوطني مُوزَّعين على الأقاليم المرتبط بها. هذا يعني أن القاعدة الإقليمية الواحدة تكون مسؤولة فعلياً عن منظومة تضم بين ثمانية وأربعة عشر ألف عنصر في الفرق، وأربعة إلى خمسة آلاف في الحاميات، وخمسين ألفاً من الحرس الوطني — مجموع يتراوح بين اثنين وستين وتسعة وستين ألف عنصر تحت إشرافها الإقليمي.
توزيع القواعد الخمس جغرافياً يعكس خريطة التهديدات المفصَّلة في الأجزاء السابقة: قاعدة بورتسودان في الشرق تُغطِّي المحور الإريتري والإثيوبي والبحر الأحمر، وقاعدة مروي /دنقلا في الشمال تُغطِّي المحور المصري والليبي والعمق النوبي، وقاعدة سنار في الجنوب الشرقي تُغطِّي الحدود الإثيوبية الجنوبية والنيل الأزرق، وقاعدة كادقلي في الجنوب تُغطِّي جبال النوبة والحدود مع جنوب السودان، وقاعدة الفاشر في الغرب تُغطِّي دارفور كاملاً والحدود التشادية والليبية.

البنود الرئيسية للإنفاق الدفاعي:

إن أي منظومة دفاعية في العالم — أياً كان حجمها — تُنفق على سبعة بنود رئيسية. الفارق بين الجيوش الناجحة والفاشلة لا يكمن في الميزانية الإجمالية بل في نسب التوزيع وفق أولويات استراتيجية واضحة.
البند الأول — الرواتب والمعاشات: يشمل الرواتب الشهرية وعلاوات الخدمة الميدانية ومخصصات الخطر ومعاشات التقاعد والتأمين الصحي. في السودان تاريخياً كانت الرواتب منخفضة جداً مما دفع العسكريين للبحث عن مصادر دخل موازية تُضعف الانضباط والولاء المؤسسي، وأفرز ظاهرة الانتداب الخارجي كمصدر دخل بديل. رفع الرواتب إلى مستوى معقول (حوالي ١٠٠٠ دولار للفرد) شرط أساسي لاسترداد التفرُّغ الكامل للمهمة العسكرية.
البند الثاني — التسليح والذخيرة: يشمل شراء الأسلحة واستيراد الذخيرة وتجديد المخزون الاستراتيجي. المشكلة التاريخية أن هذا البند اعتمد إعتماداً شبه كامل على الاستيراد مما جعله عُرضة للضغوط الخارجية والعقوبات الدولية. التصنيع الحربي الوطني يُقلِّص هذا الاعتماد تدريجياً.
البند الثالث — التدريب والتأهيل: يشمل التدريب الأساسي والمتخصص والأكاديميات العسكرية والتدريب المشترك مع قوات أجنبية. الإنفاق السوداني التاريخي على هذا البند لم يتجاوز خمسة بالمئة — نسبة هزيلة تُفسِّر كثيراً من الإخفاقات الميدانية.
البند الرابع — اللوجستيات والإمداد: يشمل سلاسل التموين الغذائي والطبي والوقود وقطع الغيار ووسائل النقل وشبكات الاتصال الميدانية. الحرب الروسية–الأوكرانية أثبتت أن أعظم الجيوش تسليحاً تنهار حين تنهار لوجستياتها.
البند الخامس — البنية التحتية: يشمل بناء القواعد العسكرية وصيانتها وإنشاء مستودعات التسليح وشبكات الطرق الاستراتيجية والمنشآت الطبية. بند استثماري بطبيعته ينبني مرة واحدة ويخدم عقوداً.
البند السادس — الاستخبارات والرصد: يشمل منظومات المراقبة والإنذار المبكر وتحليل المعلومات. في الحروب الحديثة هذا البند يُقرِّر نتائج المعارك قبل أن تبدأ.
البند السابع — البحث والتطوير والتصنيع: يشمل الاستثمار في الصناعة الدفاعية الوطنية وبرامج الشراكة التقنية. هذا هو الإستثمار الأطول أثراً والأبعد مدى.

خطة الإصلاح الخمسية — ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: التثبيت والتوحيد (السنة الأولى)

الهدف الجوهري : وقف النزيف وتوحيد القيادة والبدء الفوري بما هو ممكن دون انتظار الشروط المثالية.

على صعيد الهيكل: يصدر إعلان دستوري طارئ يوحِّد جميع التشكيلات المسلحة تحت قيادة الجيش النظامي. تُحدَّد الفرق الخمس المرشحة للتطوير إلى قواعد إقليمية وتبدأ دراسة الجدوى التفصيلية لاحتياجات كل منها. تُنشَأ خمس الى سبعة حاميات حدودية ذات أولوية قصوى — ثلاث على المحور الإثيوبي وواحدة في حلايب وواحدة في منطقة المثلث وواحدة في منطقة الطينة وتعد واحدة لمنطقة ام دافوق. تُرفع جاهزية الفرق الناشطة حالياً والمستعادة خلال هذا العام المتبقية بالحد الأدنى الضروري من الذخيرة والتدريب الميداني. تبدأ نواة الحرس الوطني الأولى بعشرة آلاف عنصر في كل منطقة جغرافية.

بنية الإنفاق: الرواتب والمعاشات خمسون بالمئة لاستيعاب العناصر المدموجة. التسليح والذخيرة خمسة وعشرون بالمئة للاحتياج الميداني الملح. اللوجستيات خمسة عشر بالمئة لبدء بناء سلاسل الإمداد. التدريب ستة بالمئة. البنية التحتية والاستثمار أربعة بالمئة لإنشاء نوى الحاميات الخمس الأولى.

التكلفة الإضافية: بين 300 و450 مليون دولار تُموَّل من إعادة توجيه موارد قائمة — ضبط أولي لعائدات الذهب وإلغاء الازدواجية في رواتب ومخصصات التشكيلات المدموجة.

المرحلة الثانية: البناء والتطوير (السنتان الثانية والثالثة)

الهدف الجوهري: البدء الفعلي في تطوير القواعد الإقليمية الخمس وإكمال منظومة الحاميات وبناء الحرس الوطني.

على صعيد الهيكل: تبدأ عمليات التطوير الفعلي للفرق الخمس إلى قواعد إقليمية بإضافة مدارج وحظائر طيران ومنصات مسيّرات ومستشفيات ميدانية وخزين استراتيجي لستة أشهر وكوادر متخصصة جديدة. يُكتمل بناء خمسة عشرة حامية حدودية إضافية ليبلغ مجموع الحاميات اثنتين وعشرين. يُصدر قانون الحرس الوطني ويبدأ التجنيد والتدريب بنواة 125 ألف عنصر — 20 ألفاً في كل إقليم من اقاليم السودان الستة— مع استهداف بلوغ 200 ألفاً في نهاية هذه المرحلة. تُعاد هيكلة الفرق السبع عشرة وفق منطق التهديد الاستراتيجي: تعزيز المحور الإثيوبي بفرقتين إضافيتين وإعادة التوازن في الغرب. يبدأ إعادة تأهيل المجمع الصناعي الحربي بعد إصلاحه هيكلياً وإخضاعه للرقابة المدنية لإنتاج الذخيرة الخفيفة محلياً.

بنية الإنفاق: تنخفض حصة الرواتب إلى خمسة وأربعين بالمئة مع استقرار الهيكل. البنية التحتية ترتفع إلى ثمانية عشر بالمئة لبناء القواعد الإقليمية وإكمال الحاميات. التسليح ينخفض إلى عشرين بالمئة مع بدء التصنيع الداخلي. التدريب يرتفع إلى عشرة بالمئة. البحث والتطوير والتصنيع يرتفع إلى سبعة بالمئة. الاستخبارات والرصد يحصل على ثلاثة بالمئة لمنظومات الإنذار المبكر الحدودية.

التكلفة الإضافية: بين 800 مليون ومليار و200 مليون دولار على مدى السنتين — تُموَّل من مزيج ضبط عائدات الذهب والشراكات الإقليمية وبدايات التصنيع الحربي.

المرحلة الثالثة: الاكتمال والنضج (السنتان الرابعة والخامسة)

الهدف الجوهري: اكتمال المنظومة ببلوغ الحرس الوطني 250 ألف عنصر وإنجاز بناء فرق القوات الخاصة وإرساء الجاهزية الكاملة للقواعد الإقليمية ونضج التصنيع الحربي.

على صعيد الهيكل: تُرفع القواعد الإقليمية الخمس إلى الجاهزية الكاملة —كل قاعدة تُشرف على ثلاث إلى أربع فرق وأربع إلى خمس حاميات وحوالي اربعين ألف عنصر من الحرس الوطني في اقليمها. يبلغ الحرس الوطني 250 ألف عنصراً موزَّعين على

الأقاليم الستة بالتساوي. تُنشأ فرق القوات الخاصة الخمس وتتمركز في مواقعها. يُغطِّي التصنيع الحربي بين أربعين وستين بالمئة من الاحتياج الداخلي من الذخيرة.

بنية الإنفاق: الرواتب تستقر عند أربعين بالمئة مع تحسُّن النوعية. التسليح ينخفض إلى خمسة عشر بالمئة مع توسع التصنيع. البنية التحتية تنخفض إلى عشرة بالمئة، حيث تستمر عمليات الصيانة. التدريب يرتفع إلى خمسة عشر بالمئة لتكريس الاحتراف المؤسسي. البحث والتطوير يرتفع إلى اثني عشر بالمئة. اللوجستيات تستقر عند ثمانية بالمئة.

التكلفة الإضافية: بين مليار ومليار و500 مليون دولار على مدى السنتين — تُموَّل من التصنيع الحربي الناضج والشراكات المرسَّخة وعائدات الذهب المضبوطة.

تفصيل بنود الإنفاق لكل مكوّن:

الحاميات الحدودية الاثنتان والعشرون:

الحامية الإنتاجية تختلف اختلافاً جوهرياً عن الحامية التقليدية في بنية إنفاقها. الحامية التقليدية حامية استهلاكية تُنفق معظم مواردها على الرواتب والذخيرة وتستورد غذاءها وخدماتها. الحامية الإنتاجية تُنفق على بند إضافي غائب في المنظومات التقليدية وهو الإنتاج ذاته.

الرواتب والمعاشات لألف عنصر تستهلك أربعين بالمئة. التسليح والذخيرة يأخذان خمسة عشر بالمئة — أقل من الوحدة القتالية التقليدية لأن الحامية ذات طابع دفاعي استطلاعي. البنية التحتية والمرافق تستهلك عشرين بالمئة لأن الحامية تبني طرقاً وآباراً ومرافق صحية ومستشفيات ميدانية. المشروع الإنتاجي الزراعي يأخذ خمسة عشر بالمئة — الاستثمار الذي يُحوِّل الحامية من مستهلك إلى منتج جزئي. التقدير المحافظ أن الحامية الإنتاجية الناضجة بعد خمس سنوات تُغطِّي ما بين عشرين وثلاثين بالمئة من احتياجاتها الغذائية من إنتاجها الذاتي. الاستخبارات والاتصال يحصلان على عشرة بالمئة لتأمين الشبكة المعلوماتية الحدودية.

الفرق العسكرية السبع عشرة:

هذه الفرق تُشكِّل العمود الفقري للخط الدفاعي الثاني وتعمل تحت إشراف القواعد الإقليمية. كل فرقة ترتبط بقاعدة إقليمية واحدة تتلقى منها الإسناد الجوي والمدفعي والإمداد. الرواتب والمعاشات لاثني عشر ألف عنصر تستهلك خمسة وأربعين بالمئة. التسليح والذخيرة يأخذان خمسة وعشرين بالمئة بحكم الطابع القتالي. اللوجستيات والإمداد يستهلكان خمسة عشر بالمئة. التدريب يحصل على عشرة بالمئة وهو حدٌّ أدنى لا يجب النزول عنه. البنية التحتية تأخذ خمسة بالمئة للصيانة الجارية.

القواعد الإقليمية الخمس:

القاعدة الإقليمية — المطوَّرة من فرقة قائمة — لا تحلّ محل الفرقة الأصلية بل تُضيف إليها طبقات جديدة من القدرات مع توسيع مسؤوليتها لتشمل الإشراف على ثلاث إلى أربع فرق مجاورة وأربع إلى خمس حاميات حدودية وحوالي اربعين ألف عنصر من الحرس الوطني.

بنية إنفاقها في مرحلة التطوير: البنية التحتية الإضافية — مدارج وحظائر ومنصات مسيّرات وخزين استراتيجي ومستشفيات متطورة — تستهلك خمسة وثلاثين بالمئة من ميزانية التطوير. الكوادر المتخصصة الجديدة من طيارين ومشغّلي مسيّرات وضباط استخبارات إقليمية تستهلك عشرين بالمئة. التسليح والمنظومات الجديدة من طيران ومدفعية وصواريخ تستهلك خمسة وعشرين بالمئة. اللوجستيات والوقود والطبابة تأخذ عشرين بالمئة.

بعد اكتمال التطوير تنتقل القاعدة إلى وضع التشغيل الاعتيادي بتكلفة سنوية بين 125 و175 مليون دولار —— رقم يصبح معقولاً حين يُقارَن بالإسناد الذي تُقدِّمه لعشرات الآلاف من العناصر في نطاقها الجغرافي.

الحرس الوطني (الاحتياط):

الحرس الوطني له بنية إنفاق مختلفة جذرياً لأن طبيعته الاحتياطية تعني أن منتسبيه يعودون إلى حياتهم المدنية بعد التدريب. توزيعه بحوالي 42 ألفاً لكل أقليم يضمن حضوراً متوازناً في كل أنحاء السودان.

التدريب الدوري يستهلك نحو ثلاثين بالمئة لأن التدريب هو قيمة وجود الحرس الوطني. التسليح الأساسي الخفيف —— محلي الصنع في معظمه —— يستهلك خمسة وعشرين بالمئة. التعويضات المالية لأفراده حين يُستدعَون تأخذ عشرين بالمئة. الهيكل القيادي الإداري الموزع على الأقاليم يستهلك خمسة عشر بالمئة. الاتصال والتنسيق مع القواعد الإقليمية يأخذان عشرة بالمئة.

الميزة المالية للحرس الوطني: يوسِّع القوة الدفاعية الكلية للمنظومة بتكلفة منخفضة للفرد مقارنةً بالجيش النظامي ، مما يجعله من أكثر مكوّنات المنظومة جدوى تمويلية.

القوات الخاصة والمحمولة جواً : تتكون من حوالي خمس فرق. ستكون هذه القوات هي الأعلى تكلفةً للفرد الواحد لكنها الأقل عدداً. التدريب يستهلك خمسة وعشرين بالمئة لأن القوات الخاصة في جوهرها استثمار في الإنسان قبل المعدات. التسليح الدقيق المتخصص يأخذ ثلاثين بالمئة. الرواتب الأعلى تأخذ خمسة وعشرين بالمئة —— لأن هذه القوات يجب أن تُدفع لها رواتب تتناسب مع خطورة مهامها وإلا ستتدفّق الكفاءات نحو الخارج. الاستخبارات والاتصال الميداني يستهلكان خمسة عشر بالمئة. البنية التحتية السرية المتنقلة تأخذ خمسة بالمئة.

الإنفاق غير المنظور —— ما لا يظهر في الميزانيات

أخطر ما في الميزانيات الدفاعية السودانية تاريخياً ليس ما ظهر فيها بل ما اختفى في بنود موازية تنخر في جسم الإنفاق الحقيقي.

الهدر الوظيفي —— وحدات مرتباتها تُصرف لكنها غير موجودة ميدانياً، وضباط يتقاضون رواتب دون خدمة فعلية.

الهدر الشرائي —— عمولات الوساطة في صفقات التسليح التي تُضخِّم الأسعار الحقيقية. حين تشتري دولة سلاحاً بضعف سعره الحقيقي فإنها تُنفق ميزانية قوتين لتحصل على قوة واحدة.

اقتصاد مجمع المصالح العسكرية —— هناك مئات الشركات تستفيد من الموارد العسكرية —— الأراضي والوقود والكوادر —— دون أن تُسجَّل ضمن الإنفاق الدفاعي الرسمي. توحيد التشكيلات وإخضاع الميزانية لرقابة مدنية حقيقية يعني تحرير هذه الموارد وإعادة توجيهها نحو بنود الإنفاق الإنتاجي.

ملخص الخطة الخمسية والتكاليف:

المرحلة الأولى تمتد سنة واحدة بهدف توحيد القيادة وإنشاء خمس حاميات أولوية وتحديد الفرق الخمس المرشحة للتطوير مع بدء نواة الحرس الوطني. تكلفتها الإضافية بين 350 و500 مليون دولار.

المرحلة الثانية تمتد سنتين بهدف تطوير القواعد الإقليمية الخمس وإكمال الحاميات السبع عشرة المتبقية وتنظيم 125 ألف عنصر من الحرس الوطني وإعادة هيكلة الفرق وبدء التصنيع الحربي. تكلفتها الإضافية بين 800 مليون ومليار و200 مليون دولار.

المرحلة الثالثة تمتد سنتين بهدف اكمال 250 ألف عنصر للحرس الوطني وإنجاز القوات الخاصة ونضج التصنيع الحربي وإرساء الجاهزية الكاملة للقواعد الإقليمية. تكلفتها الإضافية بين مليار ومليار و500 مليون دولار.

المجموع على خمس سنوات: بين 2.1 و3.15 مليار دولار إضافية فوق الميزانية الحالية — وهو رقم قابل للتمويل الذاتي من ضبط عائدات الذهب والتصنيع الحربي والشراكات الإقليمية التي يُفصِّلها الجزء التاسع من هذه السلسلة.

مقارنة بنية الإنفاق قبل وبعد الإصلاح:

كان الجيش السوداني تاريخياً يُنفق نحو ستين بالمئة على الرواتب وعشرين على التسليح — معظمه استيراد — وعشرة على اللوجستيات وخمسة على التدريب وخمسة على البنية التحتية، مع شبه غياب لبند البحث والتطوير. هذا التوزيع يُفسِّر كثيراً من الإخفاقات، حيث واجهتنا الحرب الحالية بتدريب هزيل وبنية تحتية متداعية وجهوزية قتالية منخفضة رغم الكتلة البشرية الضخمة. المنظومة المقترحة بعد اكتمالها في السنة الخامسة تستهدف توزيعاً مختلفاً: أربعون بالمئة للرواتب مع تحسُّن قيمتها تدريجياً، وخمسة عشر للتسليح مع تراجع الاستيراد، وخمسة عشر للتدريب، وعشرة للبنية التحتية، وثمانية للوجستيات، واثنا عشر للبحث والتطوير والتصنيع. الفارق ليس في الميزانية الإجمالية بل في أين يذهب كل جنيه وكل دولار

خاتمة:

إن السودان الذي يُنفق أربعة مليارات دولار بحكمة سيكون أقوى من السودان الذي يُنفق ستة مليارات بعشوائية، والجيش الذي يُدرِّب ويُنتج ويُبني هو الجيش الذي يُقاتل — لا ذاك الذي يُراكم القوائم ويستورد ما لا يُحسن توظيفه.

ها هنا سيتجلي الفرق بين الإنفاق الدفاعي كأداة بناء دولة، وبين الإنفاق الدفاعي كبند استهلاك يُثقل الاقتصاد ولا يُعزِّز الأمن.

مصادر التمويل ومسارات الإصلاح

مقدمة:

في الجزء الثامن من هذه السلسلة فصَّلنا كيف تُصرف الأموال الدفاعية — البنود والنسب والخطة الخمسية للإصلاح. في هذا الجزء نُجيب عن السؤال المكمِّل: من أين تأتي هذه الأموال؟

هذا السؤال ليس مجرد سؤال محاسبي يُجيب عنه وزير المالية، بل هو في جوهره سؤال سياسي واقتصادي، لأن الدولة التي لا تملك إرادة إصلاح مواردها لن تجد التمويل الدفاعي مهما بلغت ثرواتها. كما إن الدولة التي تُصلح مواردها وتستقر أمنياً تُطلق دورة ازدهار تنمو معها قدرتها التمويلية تلقائياً بمرور الوقت ، حتى تُصبح نسبة الإنفاق الدفاعي من الناتج المحلي أدنى مما هي عليه اليوم رغم ارتفاع قيمتها المطلقة.

الإطار النظري — خطأ الفصل بين الأمن والاقتصاد:

تقع النقاشات الدفاعية في خطأ منهجي متكرر إذ تُعالج الأمن والاقتصاد كأنهما مسارات منفصلة. هذا الفصل مصطنع ومُضلِّل. يُعرِّف فرانسيس فوكوياما في كتابه "بناء الدولة" الدولة الهشة بأنها الدولة العاجزة عن احتكار العنف المشروع وتقديم الخدمات الأساسية في كامل إقليمها. لكن ما يُضيفه هو أن الهشاشة الأمنية والهشاشة الاقتصادية يُغذِّيان بعضهما في دورة تراكمية هابطة، فالدولة الهشة لا تستطيع تحصيل الضرائب لأن اقتصادها ضعيف، ولا تستطيع بناء اقتصاد قوي لأنها هشة أمنياً.

الخروج من هذه الحلقة المفرغة يتطلب قراراً سياسياً استثنائياً يكسرها بالتدخل في نقطة واحدة بإرادة غير عادية. أنه ليس إصلاحاً تدريجياً ناعماً بل تحولاً مؤسسياً يُغيِّر قواعد اللعبة ، وهذا بالضبط ما تتطلبه الحالة السودانية.

عموماً تُميِّز النظريات الاقتصادية بين نوعين من الإنفاق الحكومي: استهلاكي يُنفَق ويختفي دون أن يُنتِج أصولاً، واستثماري يُولِّد عائداً مستقبلياً. الإنفاق الدفاعي السوداني يمكن أن يكون من النوعَين معاً. وهذا هو أساس الفلسفة الدفاعية التي بنينا عليها هذه السلسلة.

قراءة الواقع بأرقامه الصحيحة:

وفقاً لبيانات البنك الدولي بلغ الناتج المحلي الإجمالي للسودان نحو خمسين مليار دولار في عام 2024 — وهو رقم يعكس اقتصاداً منهكاً بالحرب لا يُعبِّر عن طاقة البلاد الإنتاجية الحقيقية.

وفقاً لطرحنا فإن الفجوة التمويلية بين ما يُنفَق دفاعياً وما تتطلبه المنظومة الكاملة – بعد اكتمال بناءها في خلال خمسة سنوات – تتراوح بين مليارين ونصف الى ثلاثة مليار دولار سنوياً.

غير أن هذه الفجوة — وهنا يكمن المفتاح — ليست رقماً ثابتاً، بل هي فجوة متحرِّكة ستضيق تلقائياً مع اتساع الاقتصاد الوطني حين يعود الاستقرار. فهم هذه الديناميكية هو الفهم الأساس لكل ما يلي.

مصادر التمويل الاربعة الممكنة:

1- الذهب — الكنز الذي يتسرب خارج الدولة:

في عام 2024 حقَّق السودان إنتاجاً من الذهب بلغ 64.4 طناً أدرَّ نحو مليار وستمائة مليون دولار كإيرادات حكومية. وفي عام 2025 بلغ الإنتاج سبعين طناً وأدرَّت عائداته نحو مليار وثمانمائة مليون دولار.

لكن هذه الأرقام تُخفي مأساة حقيقية. أقرَّ وزير المالية السوداني بأن عشرين طناً فقط من أصل سبعين طناً أُنتجت عام 2025 صُدِّرت عبر القنوات الرسمية، فيما تُشير التقارير إلى أن أكثر من ثمانين بالمئة من إجمالي الإنتاج قد هُرِّب منذ عام 2023. هذا غير الذهب الذي ينتج في مناطق التمرد.

تحصل الدولة السودانية إذن على أقل من خمسة وعشرين بالمئة من القيمة الفعلية لذهبها ، وثلاثة أرباع هذا الكنز تبتلعه شبكات تتقاطع فيها مصالح الجماعات المسلحة والوسطاء الإقليميين وشركات التعدين الأجنبية ذات العقود المجحفة.

إصلاح هذه المنظومة لا يحتاج معجزة، بل يحتاج الى اربعة مسارات: رقابة إلكترونية على عمليات التعدين الكبيرة، وإعادة تفاوض على عقود الشركات الأجنبية لرفع الحصة الحكومية، وبسط السيادة الأمنية الكاملة على مناطق التعدين، وإنشاء مصفاة للذهب في السودان. هذه المسارات مجتمعة قادرة على مضاعفة ما تحصل عليه الخزينة من الذهب بشكل واقعي وقابل للتحقق.

والأهم من ذلك أنه حين يُحقِّق الاستقرار الأمني سيادةً فعلية على مناطق التعدين المحتلة أو الهشة حالياً، سيرتفع الإنتاج الرسمي ذاتياً — دون أي استثمار إضافي — لأن الطاقة الإنتاجية المعطَّلة ستُستأنَف.

2- التصنيع الدفاعي — امكانية التمويل وشروط الإصلاح:

للسودان تاريخ طويل في التصنيع الدفاعي، فقد تأسس سلاح الذخيرة بالشجرة في عام 1959 وكان يحقق جزءا من احتياجات الجيش للذخيرة.

من جهته تأسست هيئة التصنيع الحربي بمرسوم رئاسي عام 1993 تحت وزارة الدفاع وضمَّت العديد من المنشآت الصناعية الدفاعية، وأمتد عملها ليشمل الذخيرة والأسلحة الخفيفة والمركبات المدرعة والطيران المسير والصواريخ والصناعات البحرية والإلكترونيات.

لكن هذا الهيئة لا يمكن الحديث عنها كأداة تمويلية دون الاعتراف بإشكالاتها الهيكلية الجوهرية. كان مجمع اليرموك — أحد أبرز مكوِّنات الهيئة — مملوكاً بنسبة خمسة وثلاثين بالمئة لإيران ويخضع لإدارة جهاز الاستخبارات العامة، وسقط في يد مليشيا الدعم السريع خلال الحرب وتعرض للنهب والتدمير، مما أدى لخروجه عملياً عن الخدمة. ايضاً تعرضت بعض مؤسسات الهيئة لضربات إسرائيلية متكررة.

هذه الحقيقة تُغيِّر طبيعة السؤال من كيف نُوسِّع التصنيع الدفاعي الى كيف نُعيد بناءه على أسس مختلفة؟ إن الإصلاح الهيكلي، أي إخراج هذا القطاع من دائرة الارتباطات الأيديولوجية والخارجية وإخضاعه للرقابة المدنية — شرط مسبق لأي استثمار، لأن هذا المجمع في صورته السابقة كان أداة نفوذ سياسي وعسكري أكثر من كونه أداة إنتاج دفاعي وطني.

حين يتحقق هذا الإصلاح سينفتح أمام التصنيع الدفاعي مساران، الأول هو توفير داخلي حقيقي يُقلِّص فاتورة استيراد الذخيرة والمعدات، والثاني تصدير إقليمي لدول الجوار الأفريقي التي تستورد كميات كبيرة من المعدات الخفيفة. جنوب أفريقيا نموذج على ما يمكن تحقيقه ، حيث صدَّرت أسلحة بقيمة تجاوزت عشرة مليارات راند عام 2025 ، صعوداً من 3.6 مليار راند عام 2024.

3- إعادة توجيه الموارد القائمة — الإصلاح قبل التسول:

قبل التفكير في أي مصدر تمويل جديد يجب التوقف أمام السؤال المزعج: أين تذهب الموارد الدفاعية الحالية؟

نسبة كبيرة من الإنفاق الدفاعي السوداني تذهب إلى مصارف غير منتجة: رواتب ضباط مكتبيين ووحدات شبه نائمة لا تُساهم في القتال الفعلي، واستيراد معدات بعمولات وهدر وسيطية تُضخِّم أسعار الشراء، ودعم تشكيلات شبه عسكرية موازية خارج منظومة الجيش النظامي.

توحيد التشكيلات المسلحة تحت قيادة واحدة — الأمر الذي ناقشناه سابقاً في هذه السلسلة — هو في جوهره إصلاح مالي قبل أن يكون إصلاحاً عسكرياً. إلغاء الازدواجية في الهياكل والرواتب والإمداد يمكن أن يُحرِّر مئات الملايين من الدولارات سنوياً لإعادة توجيهها نحو بنود الإنفاق الإنتاجي.

4- الشراكات الإقليمية والدولية — الأمن مقابل المشاركات التمويلية:

إن البحر الأحمر الذي تُطلُّ عليه سواحل السودان بما يقارب تسعمائة كيلومتر هو ممرٌّ بحري تمرُّ منه نسبة كبيرة من التجارة العالمية. إن أمن هذا المعبر المائي مصلحة إقليمية ودولية مباشرة، وهذا يُتيح للسودان تحويل موقعه الاستراتيجي إلى موارد مالية حقيقية.

إن المملكة العربية السعودية، على سبيل المثال، تملك مصلحة واضحة في دعم القدرة الدفاعية السودانية البحرية وتأمين الممر الاستراتيجي. إن شراكة دفاعية منظَّمة لحماية البحر الأحمر يمكن أن تُدرَّ دعماً عسكرياً مباشراً وتمويلاً لبرامج التدريب والتجهيز ، وإن كان حجمها رهيناً بالمفاوضات السياسية.

على المستوى الدولي ، فإن الحاميات الحدودية الإنتاجية العاملة في مناطق هشة وتُقدِّم خدمات للسكان المحليين قابلة للتصنيف ضمن عمليات حفظ السلام المدعومة من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، مما يُتيح الاستفادة من التمويل الدولي كمصدر تكميلي لتكاليف هذه الحاميات.

الإصلاح السياسي والاقتصادي — المحور الجامع والشرط الأساسي للامن المستدام:

إن النقطة المحورية التي كثيراً ما تُتجنَّب في النقاشات الدفاعية خشية تسييس الملف وحساسية الجيش منها ، هي ضرورة الإصلاح السياسي والاقتصادي، حيث لا يمكن ضمان تمويل دفاعي مستدام بلا إصلاح سياسي واقتصادي حقيقي. إن الموارد الأربعة التي ناقشناها اعلاه — الذهب والتصنيع الحربي وإعادة التوجيه الداخلي والشراكات الإقليمية والدولية— كلها مشروطة بإصلاح مؤسسي يسبقها ويُمكِّنها.

إن أهم ملامح هذا الاصلاح المزدوج نراها في التالي:

1- إصلاح الحوكمة والتحصيل الضريبي: يُعاني السودان من ضعف شديد في منظومة تحصيل الإيرادات — معظم الاقتصاد يعمل في القطاع غير الرسمي خارج نطاق الضريبة، والقطاعات الكبيرة كالتعدين والتجارة الكبيرة تتمتع بإعفاءات أو تهرُّب منظَّم. توسيع القاعدة الضريبية وتحديث آليات التحصيل — دون رفع معدلات الضريبة على الفقراء — يمكن أن يُضيف مئات الملايين سنوياً للإيرادات العامة حتى دون أي نمو اقتصادي. هذا الإصلاح لا يحتاج استثماراً مالياً بقدر ما يحتاج إرادة سياسية تُصادم مصالح راسخة.

2- إصلاح القطاع الزراعي كمضاعف اقتصادي: السودان يملك ربع مليار فدان صالح للزراعة ومياهاً ضخمة ومناخاً ملائماً لتنوع واسع من المحاصيل، ومع ذلك يستورد غذاءه ويفقد مزارعيه في الهجرة. تطوير هذا القطاع يُولِّد ثلاثة فوائد متزامنة: أمناً غذائياً يُقلِّص فاتورة الاستيراد، وصادرات زراعية تُدرُّ عملة أجنبية وإيرادات ضريبية، وتوظيفاً يُقلِّص الهشاشة الاجتماعية التي تُغذِّي التمرد. والرابط المباشر بالدفاع هو أن الحاميات الحدودية الإنتاجية ستُشكِّل نوى تنمية زراعية في المناطق الأكثر هشاشة — جامعةً بين الأمن والإنتاج في وحدة واحدة.

3- إصلاح بيئة الاستثمار كرافعة خارجية: الاستثمار الأجنبي يهرب من الدول الهشة ويتدفق نحو المستقرة. السودان المستقر يملك مقومات جاذبة — موقع جغرافي فريد وثروات طبيعية غير مستثمرة وسوق داخلية كبيرة. الاستثمار الأجنبي المباشر يُولِّد ضرائب وتوظيفاً ونقلاً للتكنولوجيا — وكله يصبُّ في رفع الطاقة التمويلية الكلية للدولة بما فيها الدفاع. لكن جذبه يتطلب سيادة قانون حقيقية وحماية العقود ومكافحة الفساد — أي إصلاحاً مؤسسياً شاملاً لا مجرد إعلانات استثمارية.

أثر الاستقرار الأمني على الناتج المحلي الاجمالي:

هناك جانب هو الأهم و الأقل حضوراً في النقاشات الدفاعية، وهو أن الاستقرار الأمني يُحرِّر طاقة إنتاجية هائلة كانت معطَّلة بفعل الحرب والهشاشة.

في ظل الإستقرار الامني تصبح الأرض التي لا تُزرع لأن المناطق الحدودية خطرة منتجة، كما إن رأس المال المهاجر للخارج يعود، ويتدفق الاستثمار المحجم ويعود المزارع النازح لأرضه وتجد العقول الهاربة للعمل للخارج مكاناً لها في البلاد. كل هذا يُترجَم إلى نمو اقتصادي حقيقي لا يحتاج وصفات صندوق النقد الدولي بل يحتاج الاستقرار وحده كمحرِّك أول.

إن التجارب الأفريقية القريبة تُقدِّم شواهد ملموسة، فرواندا التي عانت من الحروب الاهلية والإبادات الجماعية عام 1994 حققت معدلات نمو بين 8-10% سنوياً حين أرست حوكمة مؤسسية صارمة وفرضت الأمن داخلياً، وكان يمكن أن تحقق اكثر لو كفت عن المغامرات الخارجية والتضييق السياسي الداخلي. كما إن موزمبيق وسيراليون شهدتا ازدهاراً اقتصادياً ملموساً بعد إنهاء حروبهما الأهلية، حتى إثيوبيا قبل أزماتها الأخيرة حققت - حينما كان بها استقرار- نمواً مستداماً جعلها من أسرع الاقتصادات الأفريقية.

إن السودان يملك من المقومات ما يفوق هذه الدول مجتمعة — أراضٍ زراعية وثروات معدنية وموقع استراتيجي وساحل بحري. إن التقديرات المحافظة تُشير إلى إمكانية تحقيق نمو سنوي بين 6-10 % على مدى عقد في ظل الاستقرار، بينما نتوقع نحن أن يكون في السنوات الاولى بحدود 15% . في هذا السيناريو يمكن توقع ناتج محلي يتراوح بين 100-160 مليار دولار بحلول عام 2036.

ماذا يعني هذا للتمويل الدفاعي تحديداً؟ يعني إن المنظومة الدفاعية التي يمكن ان تستهلك بين 6-8% بالمئة من الناتج المحلي في سنوات التاسيس الأولى — وهو معدل مرتفع لكن مبرَّر في مرحلة البناء الاستثنائية — ستتقلص نسبتها إلى خمسة بالمئة أو أقل بحلول عام 2036 حين يتضاعف الاقتصاد، حتى لو نمت قيمتها المطلقة من أربعة مليارات إلى 7.5-8 مليارات دولار. خمسة بالمئة من الناتج المحلي هو المعيار الدولي المعقول للإنفاق الدفاعي في الدول ذات التحديات الأمنية الجدية — وهو الهدف الاستراتيجي الذي تسعى إليه المنظومة السودانية على المدى المتوسط.

إن المعادلة واضحة، فالاستثمار في الأمن اليوم هو الشرط المسبق لتوليد الثروة التي تُموِّل الأمن بنسبة أدنى في المستقبل، فالأمن يُنتِج الازدهار، والازدهار يُموِّل الأمن ، وهذه الدورة الصاعدة المتكاملة هي ما تسعى إلى تأسيسه المنظومة الدفاعية الشاملة.

معادلة الجدوى ـــ ثلاثة سيناريوهات:

هناك ثلاثة سيناريوهات للاصلاح نطرحها هنا:

١- السيناريو المتشائم: يفترض إصلاحاً جزئياً للذهب يُضيف خمسمائة مليون دولار، وتوفيراً محدوداً من التصنيع بمائة وخمسين مليوناً، وشراكات إقليمية بثلاثمائة مليون، وإعادة توجيه داخلية بثلاثمائة مليون. المجموع مع الميزانية الحالية يعطي نحو مليارَين وثمانمائة مليون دولار ـــ يُغطِّي المنظومة الأساسية الدنيا.

٢- السيناريو المتوسط: يفترض ضبطاً متقدماً للذهب يُضيف ملياراً، وتصنيعاً حربياً يُنتِج ثلاثمائة مليون، وشراكات إقليمية بخمسمائة مليون، وإعادة توجيه داخلية بخمسمائة مليون. المجموع نحو ثلاثة مليارات وثمانمائة مليون ـــ يُغطِّي المنظومة بصورة مُرضية.

السيناريو المتفائل: يفترض ضبطاً شاملاً للذهب يُضيف مليارَين، وتصنيعاً ناضجاً يُوفِّر خمسمائة مليون، وشراكات إقليمية واسعة بمليار، وإعادة توجيه كاملة بمليار. المجموع نحو ستة مليارات ونصف ـــ يُمكِّن من بناء المنظومة كاملةً مع فائض تنموي.

السيناريو المرجَّح تحليلياً هو المتوسط في السنوات الثلاث الأولى مع تحسُّن تدريجي نحو المتفائل حين ينضج الإصلاح ويتسع الاقتصاد.

التسلسل المالي ـــ ماذا يُموّل ماذا وبأي ترتيب؟

تمويل اصلاحات السنة الأولى تعتمد أساساً على إعادة التوجيه لا الموارد الجديدة. إن ضبط أولي لعائدات الذهب وإلغاء الازدواجية في رواتب التشكيلات المدموجة يُحرِّران ما بين ثلاثمائة وأربعمائة وخمسين مليون دولار. الرسالة السياسية في هذه المرحلة للعالم ولنفسنا ستكون هي أن نُصلح قبل أن نطلب.

السنتان الثانية والثالثة يبدأ فيهما الاستثمار الفعلي. إن ضبط متقدم للذهب وشراكات إقليمية مُرسَّخة وبدايات التصنيع الحربي تُتيح ما بين مليار ومائتي مليون ومليار وثمانمائة مليون دولار إضافية سنوياً ـــ وهي كافية لبناء القواعد الإقليمية وإكمال الحاميات وبناء الحرس الوطني.

في السنتين الرابعة والخامسة يبدأ الاقتصاد الوطني يُدرُّ عائداً حقيقياً. حينها يمكن أن ينضج التصنيع الحربي فيُوفِّر بين ثلاثمائة وخمسمائة مليون سنوياً، كما إن القاعدة الضريبية تتوسع مع النمو ويبدأ الاستثمار الأجنبي في التدفق. بهذا الشكل تكون المنظومة بحلول نهاية السنة الخامسة قابلة للتمويل الذاتي الكامل.

خاتمة:

ثمة مفارقة ظاهرة تُحيِّر المخططين: كيف تُموِّل الأمن قبل أن يُولِّد الأمن الثروة، وكيف تبني الثروة قبل أن يتوافر الأمن؟

الإجابة التاريخية التي تكشفها تجارب الدول الناجحة واضحة: الإصلاح المؤسسي هو نقطة البدء. إن الإرادة السياسية التي تضبط الذهب وتُوحِّد الجيش وتُصلح الحوكمة وتفتح باب الاستثمار تُحرِّر طاقة اقتصادية كامنة، يشتغل بعضها لتمويل الأمن ويشتغل معظمها لبناء الازدهار.

إن السودان الذي يُنفق خمسة بالمئة من ناتج محلي يبلغ مائة مليار دولار عام 2036— أي خمسة مليارات دولار — سيمتلك دولة ومنظومة دفاعية أقوى وأكثر استدامة من السودان الذي يُنفق عشرة بالمئة من ناتج يبلغ خمسين مليار دولار اليوم. الفارق ليس في حجم المبلغ بل في حجم الاقتصاد الذي تأخذ منه وفي النسب المخصصة للأمن أو الازدهار.

إن الدول والاقتصاديات الحديثة والمستدامة لا تبني بالتسول بل بالإصلاح، ومشكلة السودان ليست في شحّ الموارد بل في شحّ الإرادة السياسية لتصويبها.

حين تتوافر هذه الإرادة سيتحول السؤال تلقائياً من كيف ندفع تكاليف الأمن الى كيف نُوزّع عائدات الأمن والازدهار على أولويات بناء الدولة ورخاء المواطنين.

السودان الذي نريد — من الدولة الهشة إلى الدولة الصلبة

مقدمة:

حين كتبتُ الحلقة الأولى من هذه السلسلة لم يكن هدفي تقديم خطة عسكرية جاهزة للتنفيذ ، لأن هذا شأن القادة الميدانيين والمخططين الاستراتيجيين. كان هدفي شيئاً أصعب وأبقى بكثير وهو إعادة طرح الأسئلة الصحيحة.

ذلك إن النقاش السوداني حول قضايا الأمن والجيش والدفاع عانى تاريخياً من ثلاثة أمراض متشابكة: الاختزال ، أي أن كل مشكلة لها حل واحد سواء كان اصلاح الجيش أو الحوار أو التدخلات الخارجية. والانفصال ، أي إن الأمن في وادٍ والاقتصاد في وادٍ والسياسة في وادٍ ثالث. والإستعجال ، أي التفكير في حدود الأزمة الراهنة لا في أفق الدولة التي يجب بناؤها

في هذه السلسلة حاولت تجاوز تلك الأمراض الثلاثة بطرح رؤية متكاملة تربط الأمن بالاقتصاد والسياسة والتنمية والهوية والبُعد الأفريقي في منظومة واحدة. هذه الحلقة العاشرة والأخيرة ليست ختاماً بقدر ما هي تأليف وجمع للخيوط المتفرقة في صورة واحدة تُظهر ما أردتُ قوله طوال هذه السلسلة دفعةً واحدة.

الشرط السياسي — الجيش القوي في دولة ناجحة:

طوال الحلقات التسع بنينا منظومة دفاعية متكاملة — دوائر وقواعد وحاميات وحرس وطني وتصنيع حربي وتمويل. لكننا لم نُجِب بصورة كافية عن السؤال الأخطر: ما طبيعة النظام السياسي الذي يستطيع تنفيذ هذا المشروع؟

الجواب ليس في صالح التبسيط. الجيش القوي في دولة فاسدة لا يُصبح أداة حماية بل يُصبح أداة قمع. والمنظومة الدفاعية المتكاملة إذا صغناها تحت قيادة نظام لا يخضع للمساءلة، ستتحول إلى أداة ترسيخ سلطة لا أداة لحماية وطن. التاريخ السوداني يُثبت ذلك مراراً، فالجيش الذي بُني بحجة حماية الحدود انتهى يحكم الشوارع، والصناعة الحربية التي أُسِّست بحجة الاستقلال الدفاعي أصبحت إمبراطورية مصالح.

لذلك فإن الشرط السياسي للمنظومة الدفاعية ليس رفاهية فكرية بل هو شرط تشغيلي. هذه المنظومة لن تعمل بالصورة المطلوبة إلا في سياق ثلاثة ضمانات سياسية متلازمة.

الضمانة الأولى — الرقابة الدستورية الحقيقية: عبر وزير دفاع مدني في حكومة منتخبة، وبرلمان يُناقش الميزانية الدفاعية ويُقرِّرها، وجهاز رقابة مستقل يتتبع الإنفاق ويُحاسب على الأداء. هذه ليست قيوداً على الجيش بل ضمانات استمراريته واحترامه، فالجيش الذي لا يخضع للمساءلة يفسد من الداخل حتى وإن امتلك أفضل الأسلحة.

الضمانة الثانية — سيادة القانون على الجميع بلا استثناء: فالضابط الذي ينتهك حقوق المواطن يُحاكَم، والجنرال الذي يستغل موارد الدولة لمصالحه الشخصية يُقدَّم للعدالة. إن المؤسسة العسكرية التي تعتقد أنها فوق القانون هي مؤسسة في طريقها نحو الانحلال الداخلي حتى وإن بدت قوية ظاهرياً.

الضمانة الثالثة — الفصل الكامل بين السلطة السياسية والمؤسسة العسكرية: الجيش في تصورنا لا يُمارس السياسة ولا يمتلك شركات ولا يتدخل في شؤون الأحزاب، كما إن التنظيمات والأحزاب السياسية لا تُنظِّم خلايا داخل الجيش ولا تستقوي عليه

بأجنحة عسكرية. هذا الفصل ليس مجرد مبدأ ديمقراطي ، بل هو شرط كفاءة الجيش نفسه، لأن الجيش المسيَّس يفقد انضباطه ووحدته وعقيدته القتالية.

المرحلة الانتقالية ـــ القضية الأخطر والأضعف تناولاً:

بين نهاية الحرب وبداية تنفيذ المنظومة الدفاعية الشاملة تكمن المرحلة الأخطر في كل التجارب ، أي المرحلة الانتقالية وهي المرحلة التي تنهار فيها أغلب المشاريع الإصلاحية قبل أن تبدأ.

إن الخطأ الأكثر شيوعاً في مراحل ما بعد الحرب هو الإكتفاء بما تحقق والرجوع للممارسات القديمة قبل معالجة الجروح العميقة التي أنتجت الحرب. إن السودان يواجه فترة ما بعد الحرب بمشاكل استثنائية، فالحرب قد دمَّرت المدن وهجَّرت الملايين وأجّجت النعرات القبلية وخلَّفت تراكماً من الانتهاكات ، وكل هذا يحتاج الى معالجات جادة.

المصالحة الوطنية كشرط مسبق للاستقرار: لا يمكن أن تنجح منظومة دفاعية في مجتمع ممزَّق بالثأر. إن المواطن الفوراوي الذي فقد أهله لا يُقاتل تحت راية الجيش الذي اعتقل أباه، والمجند من جبال النوبة الذي عاش انتهاكات مؤسسية لا يُؤسِّس عقيدة وطنية صادقة. إن المصالحة الوطنية الحقيقية ـــ ليس التسامح القسري الذي يُخفي الجروح بل العدالة الانتقالية التي تُعالجها ـــ هي الشرط المسبق لبناء الجيش الوطني الموحد الذي تحدثنا عنه في الجزء الرابع من هذه السلسلة.

إعادة توطين النازحين كاستراتيجية أمنية: يوجد بالسودان الآن اكثر من ستة وثمانون ألف كيلومتر مربع من الأراضي المدمَّرة وعشرة ملايين نازح ولاجيء داخلي وخارجي ـــ هذا الواقع الإنساني الكارثي ليس مجرد أزمة إغاثية بل معضلة أمنية استراتيجية. إن النازح الذي يفقد أرضه يُصبح وقوداً للتمرد. والمجتمعات المهجَّرة تترك فراغاً ديموغرافياً في المناطق الحدودية تملأه جماعات أخرى أو تستغله قوى إقليمية معادية. إن إعادة التوطين المنظَّمة والمدعومة بخدمات حقيقية هي بالتالي سياسة دفاعية وليس مجرد سياسة إغاثية.

تحويل المقاتلين إلى مواطنين: إن عشرات الآلاف من الشباب الذين حملوا السلاح في تشكيلات متعددة على مدار السنوات الماضية يواجهون بعد الحرب سؤال الهوية الأصعب: من أنا إذا لم أكن مقاتلاً؟ الدمج العسكري الرسمي يُعالج الجانب المؤسسي، لكن التحول النفسي والاجتماعي من ثقافة الحرب إلى ثقافة المواطنة يحتاج الى برامج متخصصة أي تأهيل مهني وتعليم ودعم نفسي ومسارات اندماج مجتمعي حقيقية. إن الشاب الذي لا يجد بديلاً عن حمل السلاح سيحمله مرة أخرى حين تتاح الفرصة.

دور المرأة في المنظومة الدفاعية: في هذه السلسلة بأكملها لم تتناول هذا البُعد بما يستحق. المرأة السودانية كانت في قلب المقاومة الشعبية وكانت طرفاً أساسياً في الصمود الاجتماعي خلال سنوات الحرب. المنظومة الدفاعية الشاملة التي تستبعد المرأة من دوائرها تستبعد نصف مواردها البشرية وتُضعف شرعيتها المجتمعية. إن الانخراط النسائي في الحرس الوطني والخدمات المدنية والاستخبارات المجتمعية لن يكون إجراء تقدمياً رمزياً بل هو ضرورة وظيفية تُعزِّز فاعلية المنظومة.

السودان في المنظومة الأفريقية ـــ من مُزعزع للأمن إلى مُعزز له:

طوال تاريخه الحديث كان السودان دولة تزعزع جهود الأمن الإقليمي، يُتدخَّل في شؤون الآخرين ويتدخل في شؤونه، ويُفرض عليه الحصار، وتنتشر فيه البعثات دولية، وتُعقد حوله المؤتمرات الأجنبية. المنظومة الدفاعية الشاملة التي صغناها في هذه السلسلة تستهدف تحويل هذا الدور جذرياً.

إن السودان المستقر أمنياً ومؤسسياً يملك من المقومات ما يجعله دولة مُعززة للاستقرار والأمن لا مزعزع له. فموقع السودان الجغرافي يجعله الجسر الحتمي بين أفريقيا جنوب الصحراء وشمالها وبين القارة الأفريقية والعالم العربي عبر البحر الأحمر. إن وجود حاميات حدودية تعمل في مناطق هشة وتُقدِّم خدمات للسكان المحليين يمكن أن تُصبح نماذج لعمليات أمن مجتمعية يُقتدي بها في إطار التعاون الأفريقي. كما إن تأسيس جيش وطني موحد محترف يمكن أن يُساهم في عمليات حفظ السلام الأفريقية كمانحٍ للاستقرار لا كمتلقٍ للدعم.

هذا التحول ليس طموحاً رمزياً ، بل له قيمة استراتيجية ومالية مباشرة. فالدولة التي تُعزز الاستقرار ترفع من مكانتها التفاوضية الإقليمية وتكتسب شرعية دولية تُترجَم إلى دعم سياسي وشراكات اقتصادية. والسودان الذي يُساهم في أمن القرن الأفريقي وحوض النيل ومنطقة الساحل يُصبح دولة لا يمكن تجاهلها أو عزلها.

الوحدة الأفريقية التي دعونا إليها في الجزء السادس من هذه السلسلة لا تُبنى بالخطابات بل بالأفعال، والفعل الأكثر إقناعاً هو نجاح السودان في بناء نفسه وتعزيز الأمن بعد كل ما مرَّ به.

رؤية 2036 — السودان الذي يمكن بناؤه:

للسنوات العشر القادمة نطرح رؤية السودان 2003، كاستقراء منطقي من المعطيات التي بنيناها عبر الحلقات التسع.

ما الذي يبدو معقولاً وممكناً للتنفيذ بحلول عام 2036 إذا تحركت الإرادة السياسية وانطلق الإصلاح؟

على الصعيد الأمني: جيش محترف ضارب مكون من مائتين وخمسين ألف جندي يحرس حدوداً بطول سبعة آلاف كيلومتر ويوسع الحضور السيادي في المناطق الهشة، يتكون من اثنتين وعشرين حامية حدودية إنتاجية تُشكِّل نوى مجتمعية حيَّة في أطراف البلاد، وسبعة عشرة فرقة برية وبحرية وقوات خاصة تشكل قوام القوات المقاتلة، وخمس قواعد إقليمية تُؤمِّن التغطية الجوية والإسناد السريع في كل الأقاليم. فضلاً عن حرس وطني مكون من مائتين وخمسين ألف عنصر يُجسِّد الوحدة الوطنية في تركيبته ويُقرِّبها في ممارسته.

على الصعيد الاقتصادي: ناتج محلي يتراوح بين 100–160 مليار دولار — ضعف او ضعفي ما هو عليه اليوم — تُحرِّكه زراعة متطورة وتعدين منظَّم وصناعة حربية وطنية ناضجة وبنية تحتية ربطت أقاليم البلاد. إنفاق دفاعي لا يتجاوز خمسة بالمئة من الناتج المحلي يُموِّل منظومة أقوى مما يُموِّله عشرة بالمئة اليوم من اقتصاد ممزَّق. ذهب يدخل الخزينة لا يُهرَّب. شراكات إقليمية تُنتِج مصالح مشتركة لا توترات متبادلة.

على الصعيد السياسي والمؤسسي: دولة مواطنة حقيقية يتساوى فيها الجميع أمام القانون وفي الفرص وفي التمثيل. نظام فيدرالي يعكس تنوع السودان لا هيمنة منطقة على أخرى. مؤسسات رقابية تُحاسب العسكري والمدني على حدٍّ سواء. انتخابات دورية تُكرِّس مبدأ أن السلطة تأتي من الصندوق لا من فوهة البندقية.

على الصعيد الإقليمي والقاري: سودان يُساهم في أمن القرن الأفريقي والساحل ويُصدِّر الاستقرار للجوار بدلاً من استيراد الفوضى منه وعلاقات متوازنة مع مصر وإثيوبيا ودول الجوار قائمة على احترام السيادة وأُطر قانونية تُحكم الخلافات بدلاً من أن تُطلق النزاعات، وحضور أفريقي ودولي فاعل يُرسِّخ مكانة السودان كشريك لا كعبء.

الممكن والصعب والمستحيل :

ليس هناك مستحيل في الطبيعة او السياسة، ولكن هناك ما هو ممكن وما هو صعب التنفيذ . ما ما يملكه السودان من الموارد الطبيعية والبشرية والموقع الاستراتيجي يجعل كل ما وصفناه غير مستحيل بل ممكن التحقق، فالشعب السوداني أثبت خلال سنوات الحرب قدرة استثنائية على الصمود والمقاومة والتنظيم الذاتي، كما إن تجربة المقاومة الشعبية ضد المليشيا وتجربة لجان الأحياء في تأمين الحياة اليومية وسط الحرب ، وهذه المؤشرات كلها تُشير إلى طاقة اجتماعية كامنة قادرة على حمل مشروع بناء الدولة حين تتوافر القيادة الكفؤة والنزيهة.

إن التاريخ السوداني الطويل قبل الاستقلال وبعده يُثبت أن هذا الشعب أنتج نخباً سياسية وفكرية وعلمية على مستوى القارة، وإن كل ما نحلم باعادة تأسيسه ممكن نظرياً وعملياً.

يظل العائق الأكبر ليس الموارد ولا الكفاءات ولا حتى التحديات الخارجية بل هو عدم توفر الإرادة السياسية الداخلية لكسر شبكات المصالح الراسخة التي تتعيش على استمرار الهشاشة. هذه الشبكات تستفيد من الفساد المالي والسياسي ومن ظواهر التمليش ومن تغييب حق المواطن في اختيار قيادته بالانتخابات. إصلاح السودان يعني بالضرورة مصادمة هذه الشبكات —— وهذه المصادمة تستلزم قيادة سياسية تملك الشجاعة والرؤية و الشعبية في آنٍ واحد.

الرسائل الجوهرية الأربعة:

حين نُقلِّب الحلقات العشر من هذه السلسلة بنظرة واحدة نجد أن ثمة رسائل جوهرية أردنا قولها بأكثر من طريقة.

الأولى: إن الأمن ليس مجرد جيوش وأسلحة بل هو بنية دولة وعلاقة حكومة بمواطنيها وعدالة توزيع الموارد وكرامة الإنسان في أطراف البلاد قبل مركزها. الجيش الذي لا يستند إلى هذه البنية قوة بلا جذور تنهار بأول اختبار حقيقي.

الثانية: إن التفكير في الأمن القومي السوداني كثيراً ما كان محاصراً في أزمة اليوم —— كيف نُوقف الحرب الراهنة، وكيف نُسكت هذا التمرد، وكيف نُدير هذه الأزمة. ما حاولناه هو الانتقال من سؤال الأزمة إلى سؤال الدولة ، أي ليس كيف نُوقف الحروب فحسب بل كيف نبني دولة لا تُنتِج الحروب.

الثالثة: السودان ليس دولة استثنائية في هشاشتها ، بل هو حالة أفريقية نموذجية لدول ورثت حدوداً استعمارية وأنظمة ما بعد استعمارية لم تُعالج جذور الإقصاء والتهميش. الحل السوداني لذلك —— إن نجح —— يمكن أن يُلهم تجارب أفريقية أخرى. وهذا بالضبط ما تدعو إليه رسالاتنا في تأسيس وبناء دول المواطنة الحقيقية ودعم في التضامن الأفريقي.

الرابعة والأخيرة: الهشاشة الأمنية ليست قدراً، فالدول التي شهدت ما هو أسوأ من السودان، مثل ايبريا التي مزقتها الحروب الاهلية، وسيراليون التي قطعت المليشيا فيها الأيدي والأرجل، وانجولا التي احترقت لعقود في حرب أهلية طاحنة، أثبتت أن النهوض ممكن حين تتوافر ثلاثة عناصر: قيادات سياسية ذات رؤية ونزاهة، ومجتمع يرفض الاستسلام للهشاشة، ومشروع دولة واضح يستحق التضحية من أجله.

خاتمة السلسلة:

بدأنا هذه السلسلة بمقولة كلاوزفيتز الشهيرة: الحرب امتداد للسياسة بوسائل أخرى. ونختمها بشعار أعمق وأكثر صموداً وهو : السلام امتداد للعدل بوسائل أخرى.

إن الدولة السودانية التي نحلم بها ونسعى إليها ليست دولة لا تتعرض للتهديد ، حيث لا توجد دولة كهذه في منطقتنا وعالمنا، وانما هي دولة تملك ما يكفي من القوة لردع التهديد وما يكفي من العدل لتجفيف مصادر التمردات الداخلية وما يكفي من الحكمة لتحويل خصومها إلى شركاء أو على الأقل إلى مترددين عن العداء.

هذه الدولة ليست وهماً، حيث ملامحها مرصودة في تجارب الدول التي صعدت من بعد الحروب، وإمكانيتها موجودة في موارد السودان وطاقة شعبه ، وجذورها مغروسة في تراث البلاد وحضارتها الممتدة من كوش إلى ثورة ديسمبر المجيدة.

المراجع الرئيسية:

العقيد ظافر مراد : الإستراتيجية الدفاعية: رؤية شاملة تتجاوز المفهوم العسكري التقليدي
/...https://defensearabia.com/.../%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3

ماريك بيتل وماريوش شيشلا: استخدام قوات الدفاع الاقليمي في العمليات القتالية
Use of Territorial Defense Forces (TDF) in combat operations
https://yadda.icm.edu.pl/.../c/5_Pytel_Use_SJMULF_2021_1.pdf

KÔSAKA Masataka : INTERNATIONAL POLITICS AND THE SEARCH FOR PEACE
...https://library.oapen.org/.../external_content.pdf

كارل فون كلاوفيتز : عن الحرب
https://archive.org/details/hamlaenglish_gmail_20180318_2118

مارتن فان كريفيلد: تحوّل الحرب – بالإنجليزية–
https://archive.org/details/transformationof00vanc

شارلز تيلي: صناعة الحرب وبناء الدولة بوصفها جريمة منظمة
https://nthar.net/wp-content/uploads/2016/02/warmaking.pdf

جون ووردن : العمليات الجويةِ: التخطيط للقتال – بالانجليزية –:
The Air Campaign - Planning for Combat
https://archive.org/det.../aircampaignplann0000ward/mode/1up

موتنسكيو : روح القوانين (الشرائع)
https://archive.org/details/1_20201231_20201231_1458